٦

د. فرج فوده

الملعوب

قصة شركات توظيف الأموال

د . فرج على فوده

الملعوب

دار مصر الجديدة
للنشر والتوزيع
القاهرة ت ٢٩١٦٠٦٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى نوفمبر ١٩٨٨

إهداء

إلى خالدي الذكر وحيد رأفت ومصطفى مرعى
اللذين فقدتهما مصر في عام واحد
فحق عليه أن يوصف بأنه عام الحزن

مقدمة

كان هذا الكتيب فصلا من كتاب، وكنت متفائلا بإمكانية نشره فى إحدى المجلات أو الصحف، وحاولت مع ثلاث منها فكان الرد اعتذارا رقيقا لأن مضمونه الذى يعكسه العنوان، ليس مؤكدا لديهم أو متوقعا منهم، وخلال المحاولات مرت الشهور، وحدثت التطورات، وبدأت توقعاتى فى التحقق، وبدأت أشعر بضرورة أن أسرع بنشر هذا الفصل، ورفضت في ذات الوقت أن أدخل عليه أي تعديل، مكتفيا في نهايته بذكر تاريخ الانتهاء من كتابته، وبدأت أتخلى عن فكرة نشر الكتاب الكبير الكامل، خاصة بعد ارتفاع أسعار الورق، وتخوفى من أن يحول السعر دون وصول الكتاب إلى الجمهور الواسع من القراء . .

ربما تساءل القارئ عن سر اختيار العنوان، الذى يبدو عنوانا (غير رصين)، لكنى استميحه العذر أن يؤجل هذا التساؤل الى نهاية الكتاب، لكى يكتشف معى أنه عنوان دقيق لأخطر

ظاهرة عرفها الاقتصاد المصرى فى القرن الأخير .

وأخيرا، يبقى تساؤل عن حجة من رفضوا النشر، وموقف أمثالى ممن يكتبون ولا يتاح لهم النشر إلا على صفحات الكتب، وفى أحيان كثيرة على نفقتهم الشخصية ..

ثم نتساءل عن سبب فساد المناخ الفكرى ..

د. فرج على فوده

مصر الجديدة - ٣ أكتوبر ١٩٨٨

الملعوب

أنت تكسب، ليس لأنك الأذكى ، ولكن لأن الآخرين أغبياء ، وليس لأنك الأكثر مقدرة ، ولكن لأن الآخرين عجزة، وليس لأن بابك مفتوح، ولكن لأنهم سدوا جميع الأبواب والنوافذ، وليس لأنك الأكفأ، ولكن لأنك الأثبت أعصابا، والأقل انفعالا والأكثر إيمانا بأنك من التراب وإلى التراب تعود، والمعنى الدينى هنا ليس مقصودا، وإنما المقصود هو المعنى المباشر، فالتراب الذى أتى منه هؤلاء، هو تراب الحوارى الذى أنبت أبناء الطبقة دون المتوسطة، فإذا عادوا إليه فلا بأس، وإذا عادوا إلى غيره فى أى (مكان أمين للتحفظ) فلا بأس ايضا، بيد أن العودة هذه المرة مشكوك فيها، مادام الجميع يتحصنون بعشرات الآلاف من صغار المودعين، وبالآلاف من متوسطيهم، وبالعشرات من كبارهم، وما دام للمال لغة تهتز أمامها الرؤوس، وتنحنى لرنينها الرقاب، ويطمح إليها بعض المسئولين فى عالم اليوم، تحسبا لعالم الغد، حين تنطفئ الأضواء، فيأتى السعد ساعيا، ويصبح الزمن ريانا، ولا ضير فى ذلك طالما أنه يتم من خلال العمل الشريف ...

ولا تعليق ..

حقا لاتعليق ونحن نقارن نماذج رجال الأعمال اليوم برجال الأعمال فى زمن سابق، فنضع الحاج فى ميزان المقارنة مع طلعت حرب، ونضع المحاسب فى ميزان المقارنة مع أحمد عبود، ولا داعى للاستطراد فالنموذجان كافيان، ونتيجة المقارنة متروكة للقراء بيد أنه من الملائم أن نشير إلى أن ثروات نماذج اليوم أكبر بكثير، بل لعلها لم تخطر لأحد من السابقين على بال، وربما على خيال، ويبدو أن السابقين كانو أقل ذكاء ، أو أن اللاحقين فى زماننا السعيد قد تعلموا من دروسهم الكثير، فطلعت حرب قد ترك وراءه بنك مصر، وشركة مصر للطيران، وشركة مصر للنقل البحرى، وشركات مصر للغزل والنسيج، وستوديو مصر، والمسرح القومى،وغير ذلك من المآثر العظيمة، لكنه انتهى يامولاى كما خلقتنى، بل قضى آخر عمره مبعدا عن البنك الذى أنشأه، أما أحمد عبود، فقد كان نموذجا كاملا ومتكاملا لافتقاد الحكمة والحنكة وبعد النظر، فقدوضع الرجل كل أمواله على الأرض، فى صورة شركات ومصانع ومزارع وعقارات، وكانت النتيجة أن أتت الثورة، على جواد التأميم، فسلبت الرجل أمواله، وانتهت حياته وهو يتحسر على ثروته التى ذهبت مع الريح ..

صحيح أن مصر كسبت من الاثنين، لكن رجال الأعمال اليوم يرددون حكمة عظيمة مضمونها (ماذا يربح الإنسان لو كسبت مصر وخسر هو الجلد والسقط)، وصحيح أن ما صنعه الاثنان كان القاعدة الصلبة لمايسمى اليوم بالقطاع العام، والأرضية الصلدة للتقدم الفنى والإنتاجى حتى نهاية القرن، ولكن أصحاب بيوت الأموال اليوم يعلقون على ذلك فى بلاغة وعمق وسمو بقولهم (سلم لى على المترو)، ويبدو أنهم استوعبوا الدروس استيعابا كافيا وكاملا، فلم يستثمروا من الأموال إلا مقدار ما يخزى العين، ولم يندفعوا إلى الاستثمار إلا بقدرمحدود لا يتجاوز زكاة المال، ولم يضعوا كل الأموال فى البنوك المصرية، وإنما وضعوا أغلبها فى بنوك الفرنجة حتى إذا وقعت الواقعة ركبوا الطائر الميمون، والركوب والهروب مضمون، إلى حيث أموالهم مودعة وإلى حيث يعيشون فى دعة، وإلى حيث النساء كالهلام، والمتع كالأحلام، والرجال لا يشغلونك بالسلام أو بالكلام، وقديما قال الشاعرالشعبى، على لسان أبو زيد الهلالى سلامة (تحدث عن البركة كأنك أبلغ البلغاء فى تهامة، وارفع إصبعك إلى السماءفى عزة وكرامة، ثم اجمع أموالهم وأنت منتصب الهامة، فإذا أزفت الآزفة وقامت القيامة، فانطلق إلى جزر

البهامة) والهاء هنا لزوم القافية والله اعلم .

المناخ المهيأ والأرضية الممهدة :

حتى نتفهم جيدا كيف نشأت بيوت توظيف الأموال، يجدربنا أن ندرس المناخ العام الذى ساعد على تطورها ونموها بهذه الصورة السرطانية، وفى تقديرنا أن جزئيات هذا المناخ هى على النحو التالى ..

أولا .. وجود أعداد ضخمة من المصريين العاملين بالخارج، الأمر الذى ترتب عليه توافر ثروات كثيرة محدودة، وقليلة غير محدودة، أغلبها مودع بالخارج ويتحين أصحابه الفرصة الملائمة لإدخاله إلى مصر من خلال قنوات شرعية للاستثمار أو لتنمية هذه المدخرات ..

ثانيا .. ظهور حركة كساد عام فى منطقة الخليج زادت تعقيدا بعدالضربات المتتالية والتى تمثلت فى استمرار وتفاقم الحرب العراقية الإيرانية، وانخفاض اسعار البترول، وانهيار سوق المناخ بالكويت، وانهيار سوق الأوراق المالية فى نيويورك، وتفاقم المشاكل الاقتصادية فى أمريكا الجنوبية، الأمر الذى ترتب عليه تدهور الأحوال المالية، وحصار إمكانيات تنمية

الثروات بالخارج، واللجوء لأول مرة إلى سياسات انكماشية، بل وأحيانا إلى الاقتراض، مما ترتب عليه الاستغناء عن كثير من المصريين العاملين ، أو اتجاههم من أنفسهم إلى تصفية أوضاعهم وترتيب إمكانيات العودة، لأنفسهم ولمدخراتهم ..

ثالثا .. ضآلة إمكانيات الاستثمارات الصغيرة وانعدام فرصها تقريبا بل وانحصارها فى بدائل محددة أكثرها شيوعا عنابر الدواجن ، أو بناء منزل صغير أو شراء شقة أو شقق، وفى جميع البلاد يتم تجاوز عقبة الانخفاض النسبى فى المدخرات بالمقارنة بالاستثمارات المطلوبة للمشروعات الكبيرة، بإنشاء الشركات المساهمة، أو شراء الأوراق المالية، بيد أن التجارب السيئة فى بداية الانفتاح مع انعدام روح الجماعة لدى المصريين بصفة عامة، وغلبة روح الفردية أو الانفراد، أديا إلى توافر كم هائل معروض من الأموال دون طلب مقابل يتمثل فى قنوات استثمارية أو ادخارية ملائمة..

رابعا .. وهذا هو أهم العوامل وأخطرها، تغلغل الروتين الحكومى إلى الدرجة التى يمكن أن يظن الفرد معها أن تعطيل الاستثمار قرار متخذ وغير معلن، لكنه مستهدف باليقين، فكل خطوة مشكلة، وكل مشكلة تدفع

إلى تجاوز للقانون أو تحايل عليه، كما أنها تحتاج إلى موافقة. وكل موافقة تبدأ بممانعة أو تنتهى بممانعة، وفى كل الأحوال تمر بمماحكة، وكل الأبواب يمكن أن تفتح ، وكل الأبواب يمكن أن تقفل أيضا، والمشروع الذى يحتاج إنشاؤه إلى عام يستغرق ثلاثة أعوام، والمستثمر الذى يبنى خطته على ربح ٢٥٪ فى السنة وفترة انشاء عام كامل، يتوقع أن يكون متوسط ربحه ٢٠٪ خلال السنوات الخمس الأولى (سنة بدون ارباح وأربع سنوات بربح ٢٥٪) وهو يرضى بذلك ويسعد به لكنه يصطدم عند التنفيذ باستنفاذ ثلاث سنوات على الأقل فى مرحلة الإنشاء، والنتيجة أن يصبح متوسط ربحه خلال السنوات الخمس الاولى ١٠٪ أى أقل من عائد البنك، الامرالذى لا يبرر الاستثمار ناهيك عن المخاطرة ..

إن تعقيدات الروتين الحكومى، وروح عدم الثقة السائدة وفساد الضمائر والذمم، وتدخّل أجهزة الدولة بالمنع أوالمعاكسة وليس بالتسهيل أو المساعدة، أمور تدفع جميعا إلى احجام المستثمر عن الاستثمار أو العمل المنتج وبحثه عن وسيلة سهلة تكفل له دخلا ثابتا، فاذا اضفنا إلى ذلك ما يحيط مناخ الاستثمار فى

السنوات الأخيرة من تضييق فى مجال الائتمان لأدركنا حجم إغراء بيوت توظيف الأموال التى تضيف إلى ضمان الدخل الثابت نأيها بالمدخر عن مشاكل الضرائب والتركات وغيرها من المشاكل أو المشاغل المتعددة والمعقدة ..

خامسا .. عدم معقولية أسعار الفائدة التى تقدمها الأوعية الادخارية فى مصر حيث تقل عن نصف نسبة معدل التضخم السنوى، الأمر الذى يعنى ببساطة أن المدخر واقعيا يخسر تقريبا نسبة الفائدة ولا يكسبها ..

ما سبق يمثل جزئيات المناخ العام السائد فى مصر قبيل نشأة بيوت توظيف الأموال، وهو يشكل فى مجمله عوامل مساعدة على نجاح هذه البيوت، فهناك العرض المتوافر، متمثلا فى محدودية فرص الاستثمار المحدود وسوء مناخ الاستثمار وتدنى عوائد الادخار، بيد أن هناك عاملا أخر يسبق العوامل السابقة، وقد تمت إدارة الحملة المرجحة له بمهارة وحنكة، ويتمثل هذا العامل فى إذكاء المشاعر الدينية، الساخنة بالمصادفة منذ بدء العقد الأخير، واستخدامها بمهارة شديدة فى تحقيق هدف مزدوج يتمثل فى رفض قنوات الادخار المتاحة (لكونها ربوية وآثمة) وتزكية

قنوات الادخار البديلة فى بيوت توظيف الأموال (لكونها إسلامية مباركة هدفها الهدى ورمزها بدر وغايتها السعد وسبيلها الاستثمار الشريف والمال الحلال سبيل المؤمن إلى الجنة، وللجنة باب اسمه الريان ..الخ) ..

ونتوقف قليلا ..

نعم نتوقف قليلا أمام موضوع الفائدة والربا الذى يحتاج إلى مبحث منفصل ربما شاركنا فيه، ونشير فى عجالة إلى كتاب الربا فى الإسلام للمستشارسعيد العشماوى (دار سينا للنشر)، وهو يثبت مانعتقد فيه من أن الفائدة البنكية بصورتها الحالية لاعلاقة لها بالربا المحرم فى الإسلام من قريب أو بعيد، بيد أنه قبل الدخول في خلاف فقهي، بل ودون الدخول فيه لأن هذا ليس مجاله، نود أن نلفت النظر إلى عدة ملحوظات ....

أولها : يتعلق بذلك الموقف الغبى، ونقول الغبى ولا نتحرج ونحن نصف موقف الامتناع عن الحصول على الفوائد خاصة من البنوك الأجنبية ..

وأذكر فى هذا الصدد ما حدثنى به أستاذ فاضل

هو الدكتور عبد الصبور مرزوق عن أعلى هيئة إسلامية (عالمية) فى المملكة العربية السعودية، وكيف تنازلت فى إحدى السنوات عن فوائد بنكية بلغت خمسمائة مليون دولار فى البنوك الأمريكية، فتم تحويلها إلى مجلس الكنائس العالمى ..

والأخبار التى تتواتر إلينا تعمق من إحساسنا بالغضب بل بالقهر مما يفعله بعض أغبيائنا ولا أقول بعض أغنيائنا، حين يتنازل الغبى منهم عن عدد من الملايين، لأنها فوائد (نجسة)، ويرسل خطابا (مباركا) بهذا التنازل للبنك السويسرى. ما شاء الله ..هل هذا أفضل من منطلق الإسلام نفسه أم الأفضل أن يحصل عليها وينفقها على فقراء المسلمين فى بلاده، أو فى بلاد المسلمين، على المسلمين الذين يعانون من المجاعة فى السودان أو الصومال أو إرتيريا أو بنجلاديش ..

لا حول ولا قوة إلا با لله...هل هانت علينا أنفسنا وأموالنا إلى هذا الحد، وهل وصل الغباء بفتاوينا وبمن يفتون فينا الى هذا المدى .. إننى أرفع صوتى بأعلى ما يمكننى، معلنا أن الحصول على هذه الفوائد وإنفاقها على الفقراء، ليس فقراء المسلمين فقط بل الفقراء أيا كانت ديانتهم فى ديار المسلمين ، إسلام فى إسلام فى

إسلام ، وأنا مسئول عن هذه الفتوى أمام الله، ليس لأنى اعلم المسلمين بالإسلام، بل لأن الاسلام دين المنطق وليس دين الفهم المغلق، ودين العدل والعقل وليس دين الظلم والجهل، ودين ماينفع المسلمين وليس دين مايدفع المسلمين إلى الفقر والجهل والمرض .. هذه واحدة ..

أما الثانية من الملاحظات فتتعلق بالمفهوم العام للفائدة، والذى يتمثل فى الزيادة الثابتة المعلومة سلفا، بالنسبة للأموال المودعة، وهو ما يعتبره بعض الفقهاء ربا نتيجة هذا التعريف والذى يتضمن عناصر: الزيادة، والثبات فى نسبة الزيادة، والعلم المسبق بنسبة الزيادة الثابتة، وواضح أن كلمة الزيادة تمثل القاسم المشترك فى عناصر التعريف، وهى تستحق من وجهة نظرنا قليلا من المناقشة، وكثيراً من التسليم بما لا نعتقده، وهو أن الفائدة وفقا للتعريف السابق تمثل ربا محرما، لكننا سوف نسلم مؤقتا بذلك ، ونتساءل هل حقا هناك زيادة فى الأموال نتيجة الإيداع فى البنوك، وما هو مقدار هذه الزيادة حتى نرفضها إن سلمنا بالتحريم ..

إن المبتدئين فى دراسة الاقتصاد، يعلمون أن هناك فرقا بين القيمة النقدية والقيمة الحقيقية .

للنقود، فأنت إذا كنت تملك مائة جنية فى أول عام ١٩٨٦ مثلا، وظللت تملكها حتى نهاية العام، فإن القيمة النقدية لما تملكه وهى المائة جنية ظلت ثابته كما هى، بينما لو ارتفعت الأسعار خلال العام إلى الضعف، فإن معنى ذلك أنك ستشترى فى نهاية العام نصف ما كنت تشتريه فى بدايته، ومعناه أيضا بلغة الاقتصاد أن القيمة الحقيقية للنقود قد قلت إلى النصف على الرغم من ثبات القيمة النقدية ..

والمبتدئون فى الاقتصاد أيضا يعرفون أن الارتفاع المستمر والمتزايد فى الأسعار يسمى بالتضخم، وأنه أصبح سمة عصرية فى عالمنا الحاضر، ومعنى هذا أن التضخم الحادث باستمرار يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للنقود باستمرار، ودليلنا على ذلك أن القيمة الحقيقية للجنية فى أوائل السبعينات، تعادل أحيانا القيمة الحقيقية للمائة جنية فى أوائل الثمانينات، وأمامى واقعة تحسم قول كل خطيب كما يقولون، وهى تتعلق، بفيلا صغيرة بيعت أمامى عام ١٩٧٢ بمبلغ أربعة آلاف جنيه ثم بيعت أمامى أيضا عام ١٩٨٥بمبلغ أربعمئة ألف جنية، دون أى مبالغة، بل وحتى دون تقريب للكسور، المهم أن معنى هذا الحديث أن المائة جنية التى

يودعها الفرد فى بنك لا تصبح فى نهاية العام مائة جنية كما هى، وإنما تصبح قيمتها الحقيقية اقل بكثير فى نهاية العام، بمقدار ما ارتفعت به الأسعار، فاذا كانت الاسعار قد ارتفعت بمقدار الضعف، فإن البنك مطالب بأن يرد إلىّ مائتى جنية وليس مائة جنيه حتى يمكننى القول بأننى استرددت نقودى (كاملة غير منقوصة) فإذا أعطانى البنك مائة وعشرة جنيهات، (اذا كانت الفائدة البنكية عشرة فى المائة) فإن معنى ذلك أن البنك لم يعطنى زيادة، بل ربما، وبل ويقينا، أعطانى مالى منقوصا وليس زائدا، وإذا علمنا أن مستوى التضخم السنوى فى السنوات العشر السابقة لم يقل عن ٢٠٪ وأن مستوى الفائدة البنكية لم يتجاوز إطلاقا ١٥٪ سنويا فان معنى ذلك أن شيئا من الزيادة لم يصل إلى أيدى المدخرين، وأن شيئا من الربا (لو سلمنا بأن الزيادة ربا وهو ما لا أسلم به) لم يلوث أيديهم، ومرة أخرى أعرض اجتهادى المتواضع، السليم بلغة المنطق، والصحيح بمفهوم العقل، والمرفوض بمنطق الكثيرين ممن يفضلون النقل على العقل، والاجتهاج (كلمة لا معنى لها) على الاجتهاد، والتكفير على التفكير ، فأقول وأمرى إلى الله، أودع نقودك ولنفترض أنها مائة جنية فى البنك ، وحاسبه فى

نهاية العام، فإذا أعطاك فائدة عشرة فى المائة، فاسأل عن نسبة التضخم فإذا كانت خمسة عشرة فى المائة، فانت لم تحصل على زيادة، وإنما حصلت على مالك ناقصا، وإن كانت عشرة فى المائة فقد حصلت على أموالك كما هى وكفى الله المؤمنين شر القتال ، إن كانت ثمانية فى المائة فقد حصلت على زيادة قدرها جنيهان، احصل عليها فى كل الأحوال، واحتفظ بها، إن اعتقدت بأن الفائدة البنكية ليست ربا، أما إذا اعتقدت بأن فوائد البنك ربا، فأنفقها على الجائع الفقير، ممن تعرفهم ويحيطون بك، وآسف لك أيها القارىء أشد الأسف لهذه الانعطافة عن حديث مسترسل محوره بيوت توظيف الأموال، لكن ماذا أفعل وقد أغرقونا بوابل من الحديث عن الربا الذى يأكل الأموال والمحق الذى يصيبنا، وهو فى اعتقادى ليس مُحْقاً بل مُحْناً يأتيه هؤلاء المزايدون دون علم أو ضمير، بينما لا تتطوع الحكومة بطَلٍ من الردود المنطقية فى مواجهة هذا الوابل من المزايدة، ونصل إلى تساؤل جوهرى وأساسى عن أساليب هذه البيوت فى إدارة أموالها بحيث تدفع هذه النسب الهائلة من الأرباح (كما يسمونها) ، والتى تصل إلى ٢٪ شهريا، ثم بعضا من البركة فى نهاية العام، وقد حسب لى أحد الأصدقاء فوائد بيت (الريان) فى إحدى

السنوات مقدرا له بما يزيد عن ٣٠ ٪ إذا استخدمنا أسلوب الفائدة المركبة، ولعله من نافلة القول أن نذكر للقارئ أن اختيار عنوان مناسب لهذا الموضوع قد أرهقنا كثيرا، وأننا توصلنا فى النهاية لعنوان جانبى مناسب لعرض أسلوبهم فى إدارة الأموال، حيث اخترنا عنوان (الملعوب) لإيجازه ودلالته وصدقه فى التعبير عن أساليب هذه البيوت، ولعل القارئ يلاحظ إصرارنا على استخدام لفظ البيوت بديلا عن لفظ الشركات، لان الأول أدق، ولأن محاولة الحكومة لا تزيد عن تحويل هذه البيوت إلى شركات وهو مالم يحدث بصورة كاملة حتى الآن ، ولأن إدارة الأموال داخل هذه (البيوت)، تتم بأسلوب بيتى، حيث تسود مفاهيم (زيتنا فى دقيقنا) ، (أبوها راضى وأنا راضى)، (دارى على شمعتك تقيد)، كما يتردد على ألسنتهم تبريرا لهروبهم من استثمار الأموال ، الحديث المنسوب إلى الرسول (تسعة أعشار الرزق فى التجارة)، وبصرف النظر عن صحة نسبة الحديث للرسول، فإنه يعبر عن عصر الرسول، وهو عصر جد مختلف، يفرض قيما مختلفة عن عصرنا وعالمنا، فأين هى الاستثمارات فى عصر الرسول وفى أرض الجزيرة العربية، التى كانت واديا غير ذى زرع، لا يسمح بغير نشاط الرعى

والتجارة، ومن هنا أتت التسعة أعشار، وليس منطقيا أن ننتقل إلى موطن مختلف وهى أرض مصر، وعصر مختلف، وهو القرن العشرين، وتبقى تسعة أعشار الرزق فى التجارة، استنادا إلى قول للرسول العظيم، صاحب الخطأ المشهور فى نصيحة تأبير النخل، والقول المشهور فى أعقاب الخطأ، أنتم أعلم بشئون دنياكم، ودنيانا خارج جدران بيوت توظيف الأموال، تسعة أعشار رزقها فى الاستثمار، وفى الإنتاج الزراعى والصناعى ، ولعل الله أراد برحمته أن يخطئ الرسول فى أمور الدنيا، وأن يتبع خطأه بنصيحته لأهل الدنيا، حتى يبقى ما للدين للدين، وما للدنيا للدنيا، بيد أن هذا أيضا مجال حديث آخر قد يطول وما أجدرنا بأن يكون مدخلنا إلى الحديث عن الملعوب، حديثا عن البدايات، حتى نتتبع جذور الفكرة، وتطور نشأتها ..

البدايات ..

فى أواخر السبعينات (عام ١٩٧٨تقريبا) ، عرض على شاب ملتح، دفتر ايصالات طالبا منى المساهمة فى نشاط شركات الشريف، والحصول على إيصال رسمى بهذه المساهمة، ثم الحصول على أرباح سنوية لن تقل عن عشرين فى المائة، ولم يكن يشترط حدا أدنى، فكان من

الممكن أن اشترك بخمسين جنيها أو بمائة جنية، وقد رفضت المساهمة وقتها، ولم يستلفت الأمر انتباهى، وتوطدت علاقتى بالشاب فعلمت منه أنه يحصل على نسبة أو عمولة لما يجمعه من أموال وهى نسبة تختلف قيمتها وفقا لحجم الأموال التى يقوم بتجميعها..

واضح هنا أن نقطة البدء المبكرة تمثلت فى شركات الشريف، وربما كان صاحب الشركة متحرجا من الاقتراض البنكى ، ولعله وهذا ما أظنه، كان مدركا أنه على وشك أن يصبح المنتج القائد للسوق فى مجال البلاستيك، وهو ما يتيح له وضعا قياديا يمكنه من فرض الاسعار والتحكم فى الخامات، وتحقيق أرباح غير اعتيادية، ولم يكن يعوزه إلا تدفق الأموال للتوسع، فلجأ إلى هذا الاسلوب، ويقال ان أحد شركائه ومدير حساباته كان صاحب الفكرة ، ثم صاحب فكرة تطويرها بعد انفصاله عن الشريف ..

المهم ، أن الفكرة فى بدايتها كانت بدائية، وساذجة، وأقرب إلى جمع التبرعات لبناء المساجد منها إلى المشاركة فى الاستثمار أو المساهمة فى الإنتاج، ورغم ذلك فإن إجابات الشاب ما تزال تطن فى أذنى وهو يؤكد لى أن الآلاف قد ساهموا بهذا الأسلوب،

ومن المؤكد أنهم قد حصلوا على أرباح تتجاوز العشرين فى المائة فى نهاية العام، وأن هذا كان نقطة البدء، التى شجعت الآلاف وعشرات الآلاف بعد ذلك على الإنضمام لطابور المودعين ، بعد أن خاض الرواد الأوائل التجربة أمامهم، وبنجاح، ومن المحتمل أيضا أن يكون الرواج النسبى الذى شهدته هذه الفترة، قد ساعد مؤسسة الشريف على دفع نسبة عالية من الأرباح وتحقيق أرباح إضافية ..

وفجأة بدأ التطوير :

خلال المحاولات الاولى للشريف فى ١٩٧٨، ١٩٧٩ وبداية الثمانينات، كان نجم الفرسان الثلاثة الأشقاء، فتحى وأحمد ومحمد توفيق يسطع فى مجال آخر هو تجارة العملة، وليس سرا أنهم كانوا يمارسون هذا النشاط علانية فى بنك قناة السويس، إضافة إلى حسابات مفتوحة لهم فى بنك فيصل، وكان يكفى أن يوقع الحاج فتحى تحت أى رقم (خمسون ألفا أو مائة ألف أو أكثر أو أقل ، حتى تصبح هذه الورقة صكا قابلا للوفاء فى بنك فيصل، ومنطقى أن ربح تجارة العملة هائل، وأنه يتجاوز المائة فى المائة بكثير خلال العام الواحد، وليس سرا أيضا أن أقدار تجار العملة،

وأرباحهم أيضا، تتناسب مع حجم تعاملاتهم في هذا السوق، فالذي يتعامل في مائة مليون صاحب وضع أفضل نسبيا سواء في تحديد الأسعار أو تحقيق الأرباح من المتعامل في عشرة ملايين، وحتى عام ١٩٨١ لم تتجاوز تعاملات الأشقاء رقم الخمسة ملايين، بيد أن شيئا ما في الأفق قد تغير.

لقد انفصل أحمد عبيد، الخبير الأول في مجال التوظيف، عن شريكه الشريف وانفصلت معه مجموعة متمرسة بتجميع الأموال، تحت شعارات البركة والصلاح، والأهم من ذلك تحت تأثير النجاح، السابق، وبالتحديد فقد كان المنفصلون أربعة، ثلاثة منهم أسسوا معا شركة مصر الحجاز بينما أسس الرابع شركة الأندلس الحجاز ثم شركة الحجاز للتنمية العقارية والتعمير، ووضع خبرته تحت تصرف المحتاجين إليها، وكانوا بالفعل في أمس الحاجة لها، فقد كان الريان في ذلك الوقت مستعدا لقبول أي مبالغ لكي يديرها في تجارة العملة ويعطي عليها أي نسبة أرباح، بل وفي أسرع وقت ممكن، ولم يكن لديه مانع من أن يدفع ٥٠٪ أرباح سنوية، لتأكده من الحصول على ٥٠٪ أخرى لصالحه، وكان في أشد الحاجة

لذلك ، ووقتها كان هناك فتى صغير متخرج حديثا من معهد التعاون التجارى، استطاع أن يقترب من الحاج فتحى، ونال ثقته فى نقل حقائب الأموال وفى إجراء الصفقات المحدودة، وكان اسمه أشرف سعد وبالتقاء آل توفيق مع المدير السابق لحسابات الشريف وبمراجعة الدروس المستفادة من التجربة السابقة بدات العجلة فى الدوران السريع على أسس جديدة ...

- تم الاتفاق على دفع نسبة أرباح شهرية وكان آل توفيق جاهزين وكانت تجارة العملة كفيلة بالسداد، وأعلن آل توفيق أنهم سوف يدفعون ٢٪ شهريا تحت الحساب ..

- تم إعداد صيغة تعاقد قانونى (سوف نناقشه فيما بعد) بين المودع و آل توفيق، يسلم فيه المودع لهم بكل شئ، فهم يتصرفون فى أمواله كما يشاءون، وهم يعطونه الأرباح كما يحددون ، وهم أيضا يملكون أن يخطروه بانهم خسروا كل شئ وأنه فى " الباى باى " ..

- بعد انتهاء العام الأول دفع آل توفيق منحة إضافية للمودعين، وإذا شئنا الدقة فقد تجاوزت نسبة الفوائد (بحساب الفوائد المركبة) فى العام الأول ٣٠٪ .

- انتقلت عدوى هذا الأسلوب المعدل إلى شركة الشريف وحتى عام ١٩٨٣ لم يكن هناك ثالث ..

- فى نهاية عام ١٩٨٣ وبداية ١٩٨٤ حدثت أمور ثلاثة على قدر بالغ من الأهمية :

الامرالاول : تمثل فى ظهور عديد من البيوت الجديدة لتوظيف الأموال مثل السعد (بعد انفصال أشرف سعد عن الإخوة توفيق)، المصرية السعودية للإستثمار والتنمية ، الهدى مصر، بدر ، .... الخ.

الأمر الثانى : تمثل فى عبور شركة الريان لحاجز المليار .

الأمر الثالث : تمثل فى اتخاذ الدولة لإجراءت صارمة للحد من تجارة العملة، مما ترتب عليه أن بدأت مجموعة الريان تواجه مأزقا صعبا من شقين، فقد تضخمت المدخرات بصورة غير متوقعة أو مسبوقة، وفى نفس الوقت توقفت التجارة الرئيسية التى تستطيع الوفاء بإلتزامات بيت الريان أمام المودعين، وهى تجارة العملة.

وهنا بدأ ما نسميه بالملعوب ، والذى أصبح يمثل الركيزة الأساسية لأساليب هذه البيوت، والذى اتبعه الفرسان الثلاثة الأشقاء لأسباب خاصة ببيت الريان، بينما اتبعته باقى البيوت لأسباب خاصة به، أى خاصة بالملعوب نفسه، على النحو الذى سوف نوضحه ..

الملعوب :

وهو تعبير اصطلاحى يحمل معنى الخدعة، ويوحى فى ذات الوقت بأن الخدعة معدّة سلفا وليست وحى الخاطر، كما أنها متقنة الصنع وليست تلقائية التكوين، وهو أيضا لفظ يوحى بالطرافة ويدفع إلى القبول ، فالملعوب ، لكى يكون ملعوبا، لابد وأن يكون مرغوبا، ويستحيل أن يكون شرا كله، بل منطقيا أن يكون به قدر من الخير، قل أو أكثر، كما إن الملعوب لا يعنى بالضرورة النصب أو الاحتيال، وإنما يعنى تحديدا الإخراج المقبول لفكرة قد تكون صحيحة وصائبة وقد لاتكون، واللفظ بهذه الإيحاءات شديد الدلالة ، واضح الإيحاء بما نتصور أنه قد حدث، تطويرا لأسلوب الشركات فى الأداء أمام واقع جديد، ومتغيرات غير مسبوقة، مما لم يستدع الجهد والاجتهاد سابقا لانعدام مبرراته ونحن هنا نختلف عن غيرنا ممن أوحوا بنشأة

العملية كخداع فى خداع من البداية ، لأن مبررات النشأة لدى الشريف ثم لدى الريان لم تكن تستدعى الخدعة أو الخداع المقصود، ولم تكن تحتمل المقامرة أو حتى المغامرة المحدودة، فقد كان الزمن رخيا فى رواج صناعة البلاستيك لدى الأول ، وتجارة العملة لدى الثانى ، وكان احتياج كل منهما للمال غير محدود ، كانت كراهية الأول لمظنة الربا قائمة، وتلهف الثانى على نجاح مماثل لنجاح الأول واردا، وخلال عام واحد تم تبادل المواقع، فأصبح الثانى فى المقدمة فى سوق توظيف الأموال، وحقق رقما خياليا فى زمن قياسى، فقد تعدى لأول مرة فى تاريخ مصر رقم المليار، وهو مالم يقترب منه الآخر إلا بعد عامين بالتمام والكمال، كان هو فيهما قد ضاعف ملياره أضعافا مضاعفة، بيد أننا نتوقف معه (مع بيت الريان حتى لا يفقد القارئ التسلسل) وهو يخطو إلى أعتاب المليار، ويتلقى فى ذات الوقت ضربات حكومية موجعة تتمثل فى تضييق الخناق على تجار العملة، وتجارتها، فى الوقت الذى أصبح فيه مهيأ لسيادة السوق دون منازع أو شريك، فقد تدفقت عليه الإيداعات بالدولار والايداعات بالجنيه، بمئات الملايين من هذا ومئات الملايين من ذاك، ولو ضارب مستخدما الرصيدين، لحقق فى نهاية العام

ما يشاء من أرباح، ولسدد الفوائد بعشرات الملايين ومئاتها، ولربح فى ذات الوقت ما لا يقل عن الأرباح الموزعة، دون أن يكون له علاقة بالضرائب أو الدولة أو الروتين الحكومى من قريب أو بعيد ..

وعلى الرغم من أن الدولة لم تفعل ما فعلت تنبها منها لظاهرة بيوت توظيف الأموال (لأنها لم تتنبه إلا بعد أعوام، وبعد أن تحولت المشكلة إلى معضلة، والظاهرة إلى كارثة)، إلا أنها أصابت بيت الريان فى مقتل حين دفعته إلى إعادة الحسابات على أسس جديدة، هى التى أسميناها بالملعوب ويمكن إيجازها فيما يلى، وبالتسلسل المنطقى التالى، بعد أن نضع أنفسنا فى موضع جماعة الريان ونفكر بأسلوبهم، ونتخيل أن السؤال الأول الذى ورد على خاطرهم كان موجزا فى كلمتين، هل نتوقف ؟ (بمعنى إعادة الأموال إلى أصحابها، والاكتفاء بما تحقق سابقا من أرباح ميمونه ومأمونة) ولو فعلوا ذلك لأراحوا الجميع، بيد أن ذلك كان مستحيلا بالنسبة لهم لعدة أسباب ..

أولهما : أن نجاحهم لم يكن مقدرا لديهم بما حققوه من أرباح، وإنما كان تقييمه الحقيقى بما حققوه من ثقة، وهو رصيد لا يفرط فيه أحد فى السوق بسهولة، خاصة

إذا كان بهذا الحجم غير العادى، وغير المسبوق .

ثانيهما : أنهم من الناحية القانونية آمنون بصورة كاملة، فهم يملكون أن يعطوا أعلى الأرباح، ويملكون أن يعطوا أدناها ويملكون أن لا يعطوا أرباحا على الاطلاق، ويملكون أن يعيدوا الأموال زائدة، ويملكون أن يعيدوها كاملة، ويملكون أن يعيدوها منقوصة، ويملكون أن لا يعيدوها على الإطلاق، ولا أحد فى أى حال يسألهم عن أسلوب إدارتهم للأموال أو حقيقة أرباحهم أو خسائرهم وصيغة التعاقد (العبقرية) التى تتضمن كل ذلك ، موقعة بواسطة المودع، وهى حجة فى أيديهم يواجهون بها أسوأ الاحتمالات، بيد أن كلمة أسوأ الاحتمالات كلمة مطاطة تحتاج إلى تحديد ..

ثالثهما: قبل الخوض فى مفهوم (أسوأ الاحتمالات) نود أن نذكر أن عاملا هاما كان يحكم جماعة الريان خلال سعيهم لتحديد موقفهم من الانسحاب أو الاستمرار، وهو تجربتهم السابقة فى تجارة العملة، وهى تجربة علمتهم درسا قيما، وهو أن العملة الصعبة سواء كانت دولار أو مارك أو غيرها، هى المخزن الرائع للقيمة، وهى الضمان المؤكد ضد انهيار الوضع المالى وفى صالح تناميه، وأى مستثمر فى مصر يستطيع أن

يؤكد أن تحويل الأموال بالعملة المحلية إلى عملة صعبة، والاحتفاظ بها فى أحد البنوك الأجنبية ثم تحويلها بعد سنوات الى العملة المحلية يعطى عائدا لا يقارن به أى استثمار آخر، ونعطى مثالا بسيطا وسريعا على ذلك ..

منذ خمس سنوات كانت قيمة الجنية معادلة لقيمة الدولار، وكان أمام مالك الجنية أحد سبيلين الأول أن يحتفظ بالجنية فى صورة مدخرات محلية بفائدة ١٣٪ وبعد خمس سنوات سوف يزداد الجنية بقيمة الفوائد المركبة ويصبح ١٨٥ قرشا تقريبا، والثانى أن يحوله إلى دولار يحتفظ به فى أحد البنوك الأجنبية ويحصل على فائدة ٩٪ فيصبح لديه فى نهاية الخمس سنوات ما يزيد قليلا عن دولار ونصف، قيمته بسعر اليوم حوالى ٣٨٠ قرشا (على أساس أن قيمة الدولار حوالى جنيهين ونصف)، وبلغة الاقتصاد فإن تحول الجنيه الى ٣٨٠ قرشا يوازى وضعه فى أحد البنوك المحلية وحصوله على فائدة مركبة على أساس سعر فائدة سنوى ٣١٪ تقريبا.

من المؤكد أن خبرتهم السابقة بسوق العملة كانت تضع أمامهم احتمالات تدهور قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية، على أنها احتمالات واردة ومؤكدة خاصة مع نشاطهم فى تحويل الجنيه إلى عملة صعبة

باستمرار وبمبالغ هائلة متاحة، ومنطقى أن يتصوروا إمكانية توفير ٢٪ شهريا أو أقل قليلا باستخدام هذا الأسلوب، الذى إن كان ناجحا بالنسبة للمدخرات المحلية، فهو منعدم التأثير بالنسبة للمدخرات بالعملة الصعبة والتى يقبلها بيت الريان من المصريين وغير المصرين سواء المقيمين فى مصر أو خارجها، لكن هذا يفسر لنا جزءا من الصورة المركبة، خاصة وأن التركيب النسبى للمدخرات داخل بيوت توظيف الأموال، يتحول سنويا فى اتجاه زيادة نسبة المكون المحلى، ويقينا فإننا لا نبنى تصورنا السابق على فراغ، فالمتابع لما حدث خلال الأزمة التى مرت بها بيوت التوظيف، خاصة الريان، بعد خسارة المضاربة، يلاحظ أن بيت الريان قد حول فى يومين خمسمائة مليون مارك إلى الجنية المصرى، لسد مطالبات المدخرين، ومعنى ذلك أن المدخرات المصرية بالجنية المصرى، لا يقابلها ما يوازيها بالجنية المصرى فى الداخل، وأنها مودعة بكاملها فى صورة عملة صعبة فى البنوك الأجنبية.

وحتى لا نفقد الترابط وتسلسل الأفكار، فإننا مازلنا فى مرحلة وضع أنفسنا فى موقع بيت الريان

فى نهاية عام ١٩٨٣، وبعد تضييق الخناق على تجارة العملة، ونحن نناقش من خلال تصوراتهم إمكانيات الانسحاب من السوق أو الاستمرار، وأسلوب هذا الاستمرار إن تم اختياره، وقد ذكرنا أنه مما يرجح لديهم، اختيار الاستمرار، ما هو واضح من ثقة المودعين، بدليل اختراقهم لحاجز المليار، وما هو قائم من انعدام المخاطر القانونية فى كل الأحوال نتيجة أسلوب ومحتوى التعاقد بينهم وبين المودعين ، وما هو متوقع نتيجة لخبرتهم من إمكانية سد جزء كبير من نسبة الأرباح التى يدفعونها للمستثمرين من خلال تحويل المدخرات المحلية أولا بأول إلى عملة صعبة تودع في البنوك الأجنبية ويتم الحصول على فوائد عليها، ويبقى ما هو أهم وهو ما نسميه (لعبة الحالة صفر)، وهو جوهر ما أطلقنا عليه اسم الملعوب ..

لعبة الحاله صفر :

الحالة صفر هنا اسم اخترعناه للتعبير عن حالة ممكنة، تمثل افتراضا متشائما للغاية، وهو أن صاحب بيت توظيف الأموال لن يفعل شيئا غير دفع نسبة مئوية سنوية من أصل الأموال المودعة دون استخدامها فى أى استثمارات أو مضاربات أو تجارة ، ويقينا فإن

أول ما تبادر إلى ذهن جماعة الريان كان دراسة هذه الحالة ، وما يترتب عليها من احتمالات، وهى فى تقديرنا احتمالات ثلاثة، الاحتمال التفاؤلى، والاحتمال التشاؤمى، والاحتمال الواقعى، أما الاحتمال التفاؤلى فقد سبق وذكرناه، ويتمثل فى افتراض أن جميع المدخرات أو أغلبها بالعملة المحلية، وأنه يتم التحويل أولا بأول إلى عملة صعبة، وأن معدل انهيار قيمة الجنيه المصرى مستمر بنفس النسبة، وهنا يمكن إعطاء نسبة الربح المعتادة ولنتصور للتبسيط أنها ٢٤٪ سنويا بل ويمكن أيضا تحقيق أرباح إضافية لا بأس بها..

والاحتمال التفاؤلى السابق غير وارد فى تقديرنا خلال السنوات المقبلة، لأسباب متعددة على رأسها الرقابة المالية المتوقع فرضها من الدولة على هذه البيوت وعدم توقعنا لمزيد من انهيار الجنيه المصرى بهذه المعدلات، وننتقل إلى الاحتمال المتشائم وهو يمثل جوهر اللعبة أو الملعوب، ويشكل منطلقه الأساسى الذى بنى عليه قرار الاستمرار، وسوف نوضحه بمثال تطبيقى بسيط .

بيت توظيف الأموال هنا معه مائة جنيه

مدخرات، وكلها بالجنيه أو كلها بالدولارات والتحويل من الجنيه إلى الدولار أو العكس ممنوع ومستحيل فى أى سوق سوداء كانت أم بيضاء، والفائدة السنوية ٩٪ فقط، وأصحاب بيوت الأموال والعاملون بها لا يفعلون شيئا غير شرب القهوة أو الشاى (أو الجنزبيل لمزيد من الاصولية) ويودعون النقود فى البنوك للحصول على فوائدها ثم يصرفون عائدا سنويا مقداره ٢٤٪ فى نهاية العام .. بدون تفصيلات أو تعقيدات نقول ان صاحب البيت يمكنه أن يستمر فى صرف نسبة الـ ٢٤٪ لمدة خمس سنوات كاملة، وفى نهاية السنة السادسة يبقى معه حوالى ٢٣ر١٠ جنيه (*) ..

(*) فى العام الأول يتم إيداع الـ ١٠٠ جنيه والحصول على فائدة ٩٪ عليها فتصبح ١٠٩ جنيه يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه فيتبقى ٨٥ جنيه تحصل على فائدة ٩٪ فتصبح ٦٥ر٩٢ جنيه يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه فى السنة الثانية فيتبقى ٦٥ر٦٨ جنيه تحصل على فائدة ٩٪ فتصبح ٨٣ر٧٤ جنيه يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه فى السنة الثالثة فيتبقى ٨٣ر٥٠ جنيه تحصل على فائدة ٩٪ فتصبح ٤٠ر٥٥ جنيه يدفع منها للمودع فى السنة الرابعة ٢٤ جنيه فيتبقى ٤٠ر٣١ جنيه تحصل على فائدة ٩٪ فتصبح ٢٣ر٣٤ جنيه يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه فى السنة الخامسة فيتبقى ٢٣ر١٠ جنيه فى السنة السادسة .

معنى ذلك أن أى صاحب بيت توظيف أموال يستطيع أن يأمن على نفسه من المخاطر لمدة ست سنوات كاملة وفى نهايتها يضع فى جيبه ٢٣ر١٠٪ ويركب الطائر الميمون، وإذا طبقنا هذا على بيت الريان الذى تشير التقديرات إلى تجاوزه لحاجز الستة مليارات (تصور ؟ ؟) فانه يملك إغلاق جميع مشروعاته، والاستمرار لمدة ست سنوات يدفع خلالها خمس مرات ٢٤٪ سنويا للمستثمرين، وفى نهاية السنوات الست يرحل أصحاب البيت ومعهم ٦١٤ مليون جنيه، بواقع حوالى مائتان وخمسة ملايين جنيه تقريبا لكل من الاخوة الثلاثة، ويمكنهم ساعتها أن يرفعوا أصواتهم فوق صوت المستثمرين، ذاكرين لهم أنهم حصلوا على أرباح قيمتها ١٢٠ جنيه مقابل ١٠٠ جنيه أودعوها (أربعة وعشرون جنيها لمدة خمس سنوات) وهو حساب قد يقبل به البسطاء بل وربما يسعدون به، لأنهم لا يدرجون فى اعتبارهم عامل الزمن. .

ليست المسألة إذن حسابا ختاميا سنويا أو ميزانية ينتظرها المودعون لكى يحاسبوا بيت توظيف الأموال عليها، وليست شيكا بأجل يملك المودعون

التحقق من رصيده ويضمنون صرفه فى توقيت محدد لكنها ست سنوات كاملة تذكرنا بقصة جحا والحمار، والقصة بسرعة أن الملك قد أعلن مكافأة كبرى لمن يعلم الحمار الكلام ، وبالطبع، أحجم الجميع عدا جحا الذى تقدم ليقبض المكافأة واعدا بتعليم الحمار، طالبا مهلة لا تقل عن عشرسنوات، وقبل الملك، واندفع الناس لسؤال جحا عن سبب تطوعه لهذه المهمة المستحيلة فكان رده أنه خلال عشر سنوات لا بد وأن واحدا على الاقل من الثلاثة سوف يموت، الملك أو جحا أو الحمار، ونعود إلى الحالة صفر السابق ذكرها لكى نذكر أنها تتيح ست سنوات كاملة آمنة بافتراض أسوأ الاحتمالات وبافتراض انعدام أى تحرك فى أى مجال ..

عبقرية يجب أن نعترف بها دون أن نحييها أو نرحب بها، تماما كما نعترف بعبقرية هتلر وننكر فى ذات الوقت مقاصده، بيد أن مزيدا من العبقرية يبدو لنا إذا انتقلنا إلى الاحتمال الثالث وهو الاحتمال الممكن أو الواقعى، وهو احتمال يبنى على أساس منطقى، يتمثل فى أن التحليل السابق تحليل ساكن، يخالف الواقع مخالفة تامة، فقد أثبتت التجربة أن حجم المدخرات يتزايد عاما بعد عام، وأن مبرر هذ التزايد هو

دفع نسبة الفائدة العالية، وأن المائة جنبة السابق ذكرها في المثال الأخير، لن تبقى مائة جنيه كما هى لمدة ست سنوات، بل سوف يتم إيداع مبلغ أكثر منها فى السنة التالية، ١٢٠ جنيه مثلا ، وإذا تم دفع الفائدة العالية فإن المتوقع أن يودع فى السنة الثالثة ١٥٠ جنيه جديدة، وفى السنة الرابعة لن يقل الإيداع عن ٢٠٠ جنيه جديدة لأن من استمروا أربع سنوات سوف يملأون الدنيا صياحا بأنهم حصلوا على ما يعادل نقودهم أرباحا ، ورغم ذلك فنقودهم كما هى وأرباحهم مستمرة..

ما معنى ذلك ..

معناه أن أصحاب المائة جنيه الأولى كان أمامهم مهلة ست سنوات، وفى السنة التالية عندما تم ايداع ١٢٠ جنيه أصبح أمام الـ ١٢٠ الجديدة ست سنوات جديدة، وأصبح أمام المائة جنيه الاولى سبع سنوات وفى السنة التى تليها أصبح أمام الـ ١٥٠جنيه الجديدة ست سنوات، وامام أصحاب الـ ١٢٠ جنيه سبع سنوات وأمام أصحاب المائة جنيه الأولى ثمان بسنوات، ولا أريد أن أدخل فى تعقيدات حسابية بل أكتفى بذكر أن عائد السنة السادسة (الذى يفترض أنه لن يدفع) يمكن

إكماله بعائد السنة السادسة للمبلغ الجديد المدفوع فى السنة التالية طالما أنه أكبر، ونفس الموقف ينطبق على المبلغ الجديد عند إيداع مبلغ أكبر فى العام التالى وهكذا ..

مرة ثانية ما معنى ذلك ..

معناه أنه يمكن الاستمرار إلى ما لانهاية فى دفع معدلات الأرباح العالية طالما استمرت العجلة فى الدوران بمعدلات أسرع .. وحتى لو توقفت تماما فليس قبل خمس سنوات كاملة يمكن أن يهتز موقف البيت، وخلال هذه السنوات يمكن أن نتأمل قصة جحا ونبتسم..

ونضيف إلى ماسبق :

ثلاثة أمور غاية فى الاهمية، أولها أن الفروض القاسية للحالة صفر تكاد تبدو مستحيلة وشديدة التشاؤم، فالفائدة السائدة أعلى من ٩٪ (١٢٪ ومتوقع ارتفاعها)، ووسائل تحويل العملة قائمة، وهناك فرصة متاحة باستمرار لتحريك الأموال واستثمارها أو استخدامها فى التجارة، ولو بأى نسبة وبمقابل أى عائد، لان أى عائد مهما ضعفت نسبته يمكن أن يحسن الصورة

ويطيل أجل الاستمرار ..

وثانيهما أن هناك تحركا حكوميا لمواجهة شركات توظيف الأموال لأسباب سوف نناقشها فيما بعد، ومثل هذه التحركات أو التحرشات ليست شرا كلها من وجهة نظر بيوت التوظيف، بل يمكن توظيفها فى الوقت المناسب للاحتجاج بها عند التوقف أو الانسحاب من السوق أو مطالبة المودعين بالمشاركة فى تحمل الخسائر..

وثالثها أن المودعين أنفسهم سوف يصبحون خط الدفاع الأول عن البيت، ووقت أن كانت الإيداعات مليار جنيه، ومتوسط الإيداع عشرة آلاف جنيه، فإن معنى ذلك أنه كان هناك مائة ألف مودع أو مائة ألف أسرة، أى مصالح تتعلق بنصف مليون مواطن، قابلين للزيادة مع استمرار دفع الارباح، مشكلين قوة ضغط تدفع الحكومة إلى أن تفكر ثم تفكر، ثم تعلن أنها سوف تأخذ قرارات حاسمة، وبينما هى تعلن ذلك إذا بها تفكر ثم تفكر، الأمر الذى دفعها إلى نشر أخبار عن قوانين فى الطريق للصدور، وهى قوانين دفعت المسئول عن إصدارها إلى أن يفكر ثم يفكر .. وهكذا .

نظرية بيت الريان:

وأخيرا تم اتخاذ القرار، وقرر بيت الريان الاستمرار ، بعد أن تشكلت معالم نظريته في جمع المدخرات، من خلال التجربة وافتراض أسوأ الفروض وكان موجز نظريته على النحو التالي :

١ - نحن في أمان مطلق في كل الأحوال، لأن صيغة التعاقد بيننا وبين المودعين تعفينا من المسئولية في كل الحالات، ويزداد أماننا بزيادة عدد المودعين، حيث يصبح وجودهم، وحصولهم على دخل ثابت يمثل مصدر مواردهم الرئيسي، خط دفاع أساسي يدفع الحكومة إلى الحساب مرة ومرتين، والتردد قبل اتخاذ قرار مضاد أو مؤثر في أساليب عمل البيوت، وحتى لو اتخذت الحكومة مثل هذه القرارات ، فإنها يمكن أن تكون مبررا لنا لضرب أكبر (بمبة) في تاريخ مصر الاقتصادي، وساعتها سوف يصدقنا الجميع، حين نشير بإصبع الاتهام إلى الحكومة، فقد كنا ندفع التزاماتنا على داير المليم، قبل قراراتها المشئومة، وباختصار فإن المكسب مضمون، على كل وجه وكل لون، والأمان مكفول، في كل المواقف، وفي مواجهة كل الحلول.

٢- قليل نادر من الاستثمار يصلح المعدة، وكثير منه يفسدها، لأنه يضع أموالنا تحت ضرس الحكومة، ويضع رأسنا تحت قواعد روتينها المهولة، ويدخلنا فى متاهات الضرائب والجمارك ورسم الأيلولة، ويحرمنا متعة النوم فى القيلولة، بينما العكس صحيح، فكلما زادت فى أيدينا السيولة، وقع المسئولون فى حيص بيص، واحتاروا بين من يحدثهم عن الخطط المدبرة المهولة، وبين من يحدثهم عن أمنا الغولة، وبين من يفهم فى الاقتصاد ، وبين من يفهم الفولة، وامتنع عليهم نوم القيلولة وغير القيلولة ..

٣ - إمكانياتنا الجديدة تقتضى حسابات جديدة، لا تغفل تأثير الإعلام ولا إمكانيات شراء الأعلام، وتفتح لنا الباب على مصراعيه للسيطرة على أسواق سلع إستراتيجية مثل الذرة الصفراء واللحوم والحديد والأخشاب والاسمنت والورق وغيرها من السلع الحيوية، وساعتها يمكن أن تتغير الأوضاع، وتنقلب الأمور، وربما دار الحوار التالى فى مكتب الريان :

- واحد يا أفندم نفسه يكلم سيادتك وحلفنى أوصله بيك ..

- ما قالش اسمه ..

- لأيافندم، لكن أنا عرفته من صوته، دا رئيس الوزراء ..

- أنا فاضى يابنى ؟؟ كل شوية يقوللى الحقنى يا حاج مافيش فى البلد كيلو لحمه، الحقنى يا حاج مافيش شكارة أسمنت .. هات السماعة .. أمرنا لله

- ....

- أهلا يا سيدى .. متشكرين ..

- ....

- وآخرتها ..

- ....

- وبعدهالك بقى .. ما انت كل مرة تحلف ..

- ....

- ولو كررتها تانى ؟

- ....

- خلاص ياسيدى ، بس دى آخر مرة ..

- ....

- وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

٤ - نحن لسنا شركة، وبالتالى لا نعانى من مشاكل الاستثمارات والجمعيات العمومية ورقابة الشركات، ولسنا بنكا، وبالتالى فنحن لسنا مطالبين بإيداع نسبة من الودائع بالبنك المركزى أو الاحتفاظ بنسبة من السيولة لمواجهة طلبات السحب، ونحن فى النهاية موجودون وغير موجودين، وتفسير ذلك أن وجودنا قائم، وضخم، وربما تجاوز حجمه أى حجم آخر، ولكننا نتعامل ساعة الجد وكأننا غير موجودين، فلا ضرائب الأرباح تحسابنا ولا ضرائب الإيراد العام تقترب منا، ولا أحد غيرنا يعرف حقيقة حساباتنا، ولا أرقام الودائع لدينا، ولا أسماء المودعين، ورغم أن المدخرات المودعة لدينا تفوق المدخرات المودعة فى أى بنك، فاننا لا نخضع لرقابة البنك المركزى، ونجاحنا واستمرارنا مرتبط بهذه الصيغة الفريدة التى لا تحدث إلا فى مصر ...وعمار يامصر ..

هذا الريان ، فماذا عن غيره ؟

اخترنا الريان للحديث عنه تفصيلا لأنه الأكبر، ولأنه صاحب الفضل فى تطوير أساليب تجميع الأموال، وصاحب المبادرة فى ابتداع نظرية (الملعوب) والتى شجعت تلميذه السابق (المحاسب) أشرف سعد على تأسيس بيت السعد وشجعت آخرين على الدخول فى المعمعة، وأغلبهم من صغار السن، اجتذبهم الملعوب وأغرتهم حساباته، فإذا بنا نسمع عن الهدى مصر والهلال وبدر وسينفاد وسى آى سى وغيرها كثير ..

وعلى الرغم من أن كل هذه البيوت قزمية بالنسبة للريان والشريف إلا أنها تساهم فى التأثير على المناخ الفكرى والاقتصادى والسياسى العام، من خلال ما تنفقه على الدعاية المكثفة، وقد تأكد لدينا أن هذه البيوت لا ترتبط ببعضها البعض بعلاقات تعاون، بل ان العلاقة بينها أقرب إلى التنافس والصراع ، وتبادل أسوأ التمنيات، وهو ما ينعكس على تفاوت اساليبها وتنوع اجتهاداتها ..

التنوع والتمايز فى أساليب البيوتات :

تتنوع وتتمايز أساليب البيوتات فى ناحيتين، الأولى ما يتعلق بموقفها من توجيه المدخرات إلى مجال

الاستثمار أو الاحتفاظ بها سائلة مع بعض الاستخدامات السريعة فى المضاربة أو تجارة العملة أو تمويل بعض الصفقات والثانية ما يتعلق بالموقف من المشاركة السياسية سواء من حيث المشاركة أم عدمها، وفى حالة المشاركة فإن المواقف أيضا تتمايز من حيث تأييد الإتجاه الحكومى أو تأييد المعارضين له بصفة عامة أو تأييد الإتجاه السياسى الإسلامى على وجه الخصوص.

البيوت والاستثمار :

لو تصورنا خطا أفقيا مستقيما أحد طرفيه، وليكن، الطرف الأيمن، يمثل موقف (الاتجاه إلى الاستثمار وتحاشى السيولة) ، بينما الطرف الأيسر، يمثل موقف (الاتجاه إلى الاحتفاظ بالسيولة وتحاشى الاستثمار)، وحاولنا ترتيب بيوت توظيف الأموال بين هذين القطبين أو الطرفين، لوضعنا الهلال على نهاية الطرف الأيمن، يليها الشريف، ولوضعنا الريان على نهاية الطرف الأيسر، يليها السعد ، ولرتبنا باقى الشركات فيما بين الطرفين ، وكل من الموقفين، (استثمار أولا أم السيولة أولا)يمثل فلسفة عمل

مرتبطة بطبيعة النشأة ، فإذا تناولنا بيت الهلال (وللهلال قصة سوف نذكرها فى موقعها من السرد) وسنجد أن صاحبه محمد كمال عبد الهادى، مهندس عانى من مشكلة غريبة عام ١٩٨٧ هى رفض أوراق ترشيحه لمجلس الشعب، لأن عمره أقل من ثلاثين عاما، وقد بدأ نشاطه بمطبعة صغيرة يملكها والده ، استطاع تطويرها وتوسع فيها ، وشارك فى نفس الوقت فى بعض عمليات المقاولات، حتى تمكن من كسر حاجز المليون جنيه، والخروج بمطبعته من دائرة المطابع الصغيرة، إلى المطابع ذات الإمكانيات الكبيرة، ومع نجاحه فى مجال الطباعة ، بدأت قصته مع توظيف الأموال ، حتى النهاية المؤلمة التى سوف نسرد قصتها فيما بعد ، ومن الواضح أن نجاح كمال عبد الهادى فى الاستثمار فى بداية حياته العملية، كان دافعا له إلى تبنى نظرية مضمونها أن أخطر ما يحدث لرجل الأعمال، أن ينام وهناك قرش سائل فى خزائنه، لأن معنى ذلك أنه قرش معطل لم يستخدم ولم تتم الاستفادة منه، ولعل هذا الأسلوب، مع حمدنا له وتقديرنا لمضمونه، هو الذى أودى بكمال وبشركة الهلال كلها فيما بعد، لأنه حاول أن يتعامل كشركة ، بينما أسلوب توظيف الأموال أقرب الى التعامل البنكى، وفى غياب السيولة اللازمة

لمواجهة احتياطات السحب، (اضافة بالطبع إلى عوامل اخرى جانبيه)، انهار البيت وأنكشف موقفه المالى، وحدثت الكارثة ولعل بيت الشريف أقرب بيوت توظيف الأموال إلى بيت الهلال، من حيث استخدام نسبة كبيرة من المدخرات فى استثمارات حقيقية، بينما يتربع بيت الريان على مقعد الصدارة فى الطرف الآخر، موجها أقل من ٥٪ من الودائع المتاحة لديه إلى الاستثمار، ويزعم بعض الخبثاء أن نسبة ما يوجهه إلى الاستثمار، يمثل زكاة المال (٥ر٢٪)، حيث لا تتجاوز استثماراته الحقيقية ١٠٠ مليون جنيه، بينما يحتفظ بباقى الودائع فى صورة مدخرات سائلة تطبيقا لنظريته التى سبق وعرضناها، ويليه فى هذا المضمار بيت السعد، ولعل النشأة أيضا هى التى حكمت موقف البيتين، حيث ارتبطت نشأة ملاكهما بتجارة العملة، الأمر الذى ربط فى عقلهم الباطن ، وعقلهم الظاهر أيضا، بين البركة (وهو الأسم المفضل لديهم للأرباح غير الإعتيادية) وبين توافر السيولة النقدية فى أيديهم، ونأيها عن التجمد فى أصول أو حتى منقولات غير سائلة .

البيوت والسياسة :

قبل الدخول في تفصيلات المعلومات المتاحة، يخطر في أذهاننا تساؤل عن بعض المصادفات السعيدة، مثل بدء أصحاب بعض الشركات لحياتهم العملية في السعودية، ، ومثل حمل بعض رموز التيار الإسلامى الثروى لجنسية مزدوجة مصرية وسعودية، ولأننا قررنا من البداية عدم التحيز، فإننا نرى في ذلك كله مجرد مصادفة، ولا نحمله أكثر مما يحتمل، وما يعنينا أساسا هو تحليل الممارسات السياسية للبيوت القائمة، خاصة وقد كان واضحا في الانتخابات الأخيرة، أن مطبوعات التحالف، والخاصة بالاخوان المسلمين، مثل (الإسلام هو الحل)، (الاخوان المسلمون على قوائم العمل)، كانت جميعها مطبوعة مركزيا ، وبأعداد هائلة، بحيث تغطى الجمهورية جميعها، والاختلاف الوحيد كان قائمابالنسبة للون حيث استبدل اللون الأزرق والأبيض بالأصفر والأسود في بعض المحافظات وربما كان ذلك تيسيرا للتوزيع، وتشير الدلائل بالإضافة إلى تجربة شخصية إلى أن أحد البيوت كان أكبر المشاركين في تمويل الحملة الانتخابية لصالح الإخوان المسلمين، سواء من خلال المطبوعات أو التمويل المباشر، أو جمعيات الخدمات ، وعلى العكس من ذلك، تمثلت الفلسفة الأساسية لبيت الريان في النأى التام عن العمل السياسى المباشر سواء

مع الحكومة أو ضدها، بينما انضم كمال عبد الهادى للحزب الوطنى، وساهم بصورة واضحة فى تمويل الحملة الانتخابية لأحد رموزه (رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى دائرة شرق القاهرة)، وراودته الأحلام بترشيح نفسه علي قوائم الحزب الوطنى، ولم يمنعه إلا صغر السن، أما السعد، فقد تمثلت نظريته فى أن (يد الحكومة طرشة)، وأن عليه أن ينأى بنفسه عن معترك السياسة، لكنهم إذا أصروا أو ألحوا فلا مانع من التبرع فى أضيق الحدود، وبمنطق التأمين وليس المشاركة، أما باقى أصحاب شركات توظيف الأموال، وهى التى نسميها قزمية بالمقارنة بالكبار، فقد تنافس أصحابها فى شراء صفحات إعلانية كاملة، تظهر فيها صورهم، وبعضهم لا يزيد عمره عن ثلاثين عاما، ويضع على رأسه كمية لا بأس بها من البريل كريم، ويتصور نفسه، وله حق مادام قد جمع هذه الملايين فى هذا العمر، نقول أنه يتصور نفسه طلعت حرب، فيفتى في وضع الحلول للاقتصاد المصرى، والغمز فى هروب المقترضين بأموال البنوك (وهذا موضوع يستحق المناقشة لولا الخوف على القارئ من التشتت)، وبعضهم تصور أنه فجر قنبلة الموسم الاقتصادية، فأخذ صورة مع الشيخ الشعراوى على باب الشركة، وطبعا

يصبح من الغباء أن يتساءل أمثالنا عن العلاقة بين فضيلة الشيخ الشعراوى والاقتصاد، وبصورة عامة فإنه من الواضح أن موقف بيوت توظيف الأموال من السياسة، موقف اجتهادى، تتباين فيه الاجتهادات، ولا يربط بينها خط واحد، سواء كان فكريا أم سلوكيا، لكن تبقى ثلاث ملاحظات على جانب كبير من الأهمية تتمثل فيما يلى :

اولا : إن قوة اقتصادية بهذا الحجم، الذى فاق أى حجم متخيل، لايمكن أن تظل بدون تعبير سياسى إلى الأبد، هذا مستحيل، وضد طبيعة الأمور والمسألة فى تقديرنا ليست أكثر من مسألة وقت، وإذا كان نجاحهم فى بداياتهم وحتى الآن نتيجة لنأيهم عن السياسة، فإن استمرارهذا النجاح، مرهون فى تصورنا، بمدى تأثيرهم على القرار السياسى، ونعتقد أن هذا قد أصبح واضحا فى تصورهم أيضا، ومن المنطقى أيضا مع الشعارات التى يرفعونها، والمتمثلة فى البركة، والربح الحلال، والالتزام بالمنهج الإسلامى فى المعاملات، أن يصب انتماؤهم السياسى فى مجرى التيار السياسى الإسلامى، وأن يصبحوا في مجموعهم أخطر روافده، وأكثرها نجاحا وأعمقها تأثيرا ..

ثانيا : إن تنامى الثروة، تحت أى قدر متاح من الحرية الاقتصادية له حدود وضوابط، إذا تعداها أصبح خطرا ليس لأن أنيابه حاده، أو لكون أسنانه قاطعة، ولكن لأن حجمه نفسه قد أصبح ألد أعدائه، ودخل بصاحبه إلى دائرة المحظور، وعلى سبيل المثال فإنك تستطيع أن تقنعنى بالتعايش فى الغرفة مع كلب لولو، أو قط سيامى، لكنك لا تملك إقناعى بالمعيشة فيها مع ديناصور، بحجة أنه أليف، لطيف لايستطيب لحم الآدمين، وباليقين فإن ردى على هذه الحجج سوف يتلخص فى عبارة واحدة " مستحيل، إنه ديناصور "..

هذا المثال البسيط، الطريف، بل وربماالساذج أيضا ينطبق على موقف الدولة، أى دولة، من الثروة، أى ثروة، إذا تعدت حدودا معينة، وبديهى أن تنزعج السلطة الحاكمة فى مصر أشد الانزعاج، وهى تقرأ فى التقارير المرفوعة اليها أن أحد بيوت توظيف الأموال (الريان) قد تجاوزت ودائعه رقم الستةمليارات ...

معذرة هنا للقارىء إذا ذكرنا له أن فوائد ديون مصر العسكرية المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية، تدور حول هذا الرقم، وهى الفوائد التى حارت فيها البريّة، وهدد التوقف عن سداد أقساطها اقتصاد مصر،

ولم يزد مطلب مصر عن إعادة النظر فى امكانية خفضها، فإن لم يمكن فليس أقل من إعادة جدولتها،وهو أمر محل بحث وشد وجذب وأخذ وعطاء، ومالنا نذهب بعيدا والواقع الداخلى أقرب إلى الأذهان، فصاحب هذه الثروة يملك أن يشترى أى قطاع فى مصر، ومرة أخرى أكتبها حتى لا يظن القارئ أنها غلطة مطبعية، أقول يشترى ، ولا أقول يتحكم أو يؤثر فلو قرر الريان أن يشترى جميع مزارع الدواجن فى مصر لاستطاع، ولو قرر شراء جميع الأراضى الزراعية جنوب أسيوط لاستطاع ، ولو قرر شراء جميع وسائل النقل الداخلى فى مصر لاستطاع ، وهكذا.

كيف يمكن لأى نظام أن يتعايش مع هذه الثروة التى يملكها فى الواقع، ويديرها ويتحكم فيها بلا رقيب، ثلاثة أشقاء ..

إن الثروة هنا، بتعديها حجما معينا، يصبح لها مدلول سياسى، حتى ولولم تقصده، وتعبير سياسى، حتى ولولم تتفوه به، وتأثيرسياسى حتى ولولم تتعمده، ووجود سياسى حتى ولو أنكرته.

<u>ثالثا</u> : إن هناك أخطارا للتنامى الهائل فى حجم

الثروات يتمثل فى توظيفها، ليس اقتصاديا أو ماليا وإنما سياسيا، فليس سرا أن نائبا سابقا لرئيس الوزراء يعمل مستشارا لدى أحد البيوت، وأن وزيرا سابقا للاقتصاد يعمل مستشارا لبيت آخر ، وأن وزيرا سابقا للداخلية أغرته لعبة التسهيلات السريعة لأصحاب البيوت ، (مشاكل السفر والجوازات ، والمشاكل مع الشرطة) ، وأن محافظا سابقا يعمل مديرا لأحد مشروعات الإسكان فى بيت ما، بينما تلاحق علامات الاستفهام محافظا سابقا آخر، ناهيك عن أشقاء المحافظين وأقارب كبار المسئولين، وإذا كان هذا هو ما يظهر على السطح، فإن ما يخفى بالتأكيد أعظم، وكل طرف له حجته، فالشركات حجتها أنها تسهل أعمالها، وتشهل مصالحها، والكبار حجتهم أن الفراغ والمعاش والجدة، مفسدة للمسئول السابق ، أى مفسدة، وأن البطالة تصيبهم بالأزمات القلبية والاكتئاب النفسى، كما ان المرتب أو المكافأة التى يمكن أن تصل إلى عشرة آلاف جنيه شهرياوربما تتجاوز ذلك، لها اعتبارها بالتأكيد (وإن كانت حسب قولهم ليست العامل الأول أو الأساسى)، بيد أن المشكلة لا تتعلق بالسابقين، وإنما تتعلق باللاحقين، ممن يتوقعون أن يصبحوا سابقين عما قريب، وفى مناخ سياسى كالسائد فى

مصر ينتاب هذا الشعور أغلب المسئولين الكبار، ومنذ عشرسنوات كان المعتاد أن يضع المسئول الكبير نصب عينه، أن يكون عضوا بالمجالس القومية المتخصصة، أو مجلس الشورى، فلما ترسخ الانفتاح، بدأ التطلع لمجالس إدارات البنوك الاستثمارية، ومع رسوخ بيوت توظيف الأموال، لا نستبعد أن يجلس المسئول الكبير فى مكتبه، وفى يده وردة مرددا وهو يقطف وريقاتها، الريان - الشريف - السعد - البركة - بدر، ولا نستبعد أن يرد على من يبشره بأن مكانه فى الشورى محجوز بقوله ياعم كفانا فقرا، العيال كبرت..

من الذى يصمد من المسئولين الحاليين لوعد بوظيفة رسمية أو (استشارية) فى هذه البيوت ؟، ومن الذى يتماسك أمام اغراء الأرقام التى تحتل أربع خانات، فى مناخ يتيح فيه الروتين أن يصبح كل شئ ممكنا وكل شئ مستحيلا فى نفس الوقت ؟

وكيف يمكن استبعاد المفردات السياسية فى التحليل أو التفسير ونحن نشهد رياح التوظيف تهب من كل صوب، وفى كل اتجاه، فالحملات الإعلانية الهائلة مؤشرة فى الصحف، وبعض الصحفيين الكبار لا يخفون حصولهم على عمولاتها، والتعاقد مع المؤسسات

الصحفية على طباعة الكتب بالملايين، والتلويح بالقروض (الحسنة) لصغار الصحفيين وارد، وتوظيف القيادات الحزبية المعارضة، أو أقاربها قائم وهكذا ..

النجاح المؤكد :

علينا أن نعترف بأن بيوت توظيف الأموال قد قلبت النظريات الاقتصادية رأسا على عقب، فالسائد والمعروف اقتصاديا، أن آفة الدول النامية ضعف طاقتها الادخارية، وأنها عادة تلجأ للاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات كبديل عن عجز المدخرات المحلية، ولا تفسير لما حدث فى مصر على يد بيوت توظيف الأموال إلا بأحد أمرين أولهما أن تكون مصر قد أصبحت دولة متقدمة وغنية دون أن ندرى، وثانيهما أن تكون مصر حالة خاصة لا يصلح معها تطبيق القواعد الاقتصادية الجامدة، والأمر الثانى أقرب وأدق، بيد أن ما حدث فى كل الأحوال يمثل نجاحا لا شك فيه لبيوت الأموال فى تجميع المدخرات، بطاقة هائلة في زمن قياسى ..

أن تساؤلا هنا يبدو منطقيا، عن حجم هذه

المدخرات، وهو سؤال لايخلومن خبث، لأن التقديرات الرقمية المعلنة هى ١٤مليار والاختلاف الوحيد (البسيط) يتمثل في صفة هذا المليار، حيث ترى الحكومة أنه (مليار جنيه)، بينما تؤكد مصادر أخرى بأنه (مليار دولار)، والفرق بين١٤ مليار جنيه، و١٤ مليار دولار، يتمثل فى أن التقدير الثانى يعادل مرتين ونصف التقديرالأول، حيث يبلغ نحو ٣٥مليار جنيه.

والحقيقة أن الرقم الحقيقى غامض، خاصة وأن الأخذ بالرقم الأصغر كنوع من التحوط يصطدم بميل أصحاب البيوت إلى إعلان الرقم الثانى (المرتفع) على الرغم من أن المتوقع أن يحاولوا خفض الرقم لا رفعه، خاصة فى مواجهة الحملات الإعلامية المضادة، وآخر التصريحات الإعلامية، أو الإعلانية إن شئنا الدقة، وهو تصريح نبيل زكى رئيس مجلس إدارة شركة سينفاد (المصرية السعودية)، بأن الإيداعات فى بيوت الأموال تبلغ ١٢٫٥ مليار (دولار) ولا بأس هنا من وقفة سريعة وطريفة، حين يكتشف القارئ معى أن نبيل زكى مالك ورئيس مجلس إدارة الشركة المذكورة، مسيحى الديانة، وبالطبع فإن مثلى لا يحمل فى وجدانه أى مشاعر أو حتى شبهة تعصب، أو تفرقة بين المواطنين بسبب

الدين، لكن الأمرهنا هام من ناحية أخرى، وهى ما شاع عند بدء نشاط بيوت التوظيف ومازال يشاع عن كونها بيوتا إسلامية، تستهدف تطبيق منهج الاقتصاد الإسلامى. ووجود نبيل زكى على رأس أحد هذه البيوت، يؤكد لدينا ما نعتقده من أن المسألة فى النهاية اقتصاد، وبزنس، قبل أن تكون إسلاما، وبركة..

المهم أن التقديرات لحجم المدخرات واحدة رقميا، ومختلفة لفظيا حول كونها بالدولار أم بالجنيه، ونحن أقرب إلى قبول التقدير الحكومى، والمتمثل فى أنها ١٤ مليار جنيه، نصفها تقريبا مودع فى الريان، وربعها تقريبا مودع فى الشريف، وباقيها موزع على باقي البيوت، وإن تصدرها السعد، وأن نجاح البيوت فى جمع هذا الكم الهائل من المدخرات محسوب لها وليس عليها، ونجاح لا شك فيه لولا أن الأشياء الجميلة لا تكتمل كما يقولون، بل وتنعكس أحيانا كما سنوضح، ومثلى ممن ضيع فى الاقتصاد عمره، لابد وأن يسلم من خلال تجربة بيوت توظيف الأموال، بأن سعر الفائدة المصطنع، مثله مثل سعر العملة المصطنع، يؤدى إلى نتائج عكسية دائما، وأن سعر الفائدة الحقيقى لابد وأن

يتجاوز معدل التضخم السائد ، أو يقترب منه على أسوأ الفروض، ولعل هذا هو ما أدركه أصحاب البيوت، وما أنكرته الحكومة، وما قاد إلى نجاح الأولى فيما فشلت فيه الثانية، ولو رفعت الحكومة سعر الفائدة فى بنوكها إلى ١٨٪ وليس ٢٠٪ (على العملة المحلية)، لنافست البيوت فى هذا الكم الهائل من المدخرات، لكن تقول لمن ؟

هذا عن النجاح فماذا عن الكوارث ؟ :

نعم كوارث، لا أتجنى فى هذا ولا أتجاوز، وأعددها أمام القراء كارثة كارثة، وأميز فيها بين كوارث الأفراد وكوارث الدولة، وإذا كانت كوارث الأفراد تهم، وتؤثر على المتعاملين، فإن كوارث الدولة تعم، وتؤثر على المتعاملين وغير المتعاملين، ولعل بعض القراء يتململون من لفظ (كوارث)، ويتصورنه دليلا على موقف مسبق بالعداء، ولعلهم يرددون ما ألفنا سماعه من أن هذه الشركات تفتح بيوتا قائمة، وتوفر دخولا ثابته، وترتبط بها مصالح أفراد وأسر، ويتعيش من ربحها الأرامل واليتامى والقاعدون، وأنا معهم فى كل هذا، لكنى أدعوهم إلى التفكير معى بصوت عال، وإلى التساؤل عن مستوى كفاءة الإدارة التى توظف مليار فأكثر، وسبب

التساؤل أننا نعيش فى مصر، حيث الإدارة هى عنق الزجاجة فى نجاح أو فشل المشروعات، وحيث تعودنا أن نفرد فى الدراسات الاقتصادية للمشروعات الجديدة، بابا كاملا لأسلوب الإدارة المقترح، وأن نفيض فى دراسة أساليب تدفق المعلومات، ووسائل الرقابة، ونماذج الدورة المستندية، لمشروعات لا يتجاوز حجمها مليونين أو ثلاثة، وتعودنا أيضا أن نفاجأ بفشل أغلبها لأسباب تتعلق بالقصور الإدارى ..

هذا عن المليون أو الاثنين أو الثلاثة، فماذا عن الألف مليون والألفين مليون والثلاثة آلاف ...بل والستة آلاف ...

أى جهاز إدارى يدير هذا المبلغ، مستثمرا فى عشرات المشروعات (إذا استثمر) ؟ ولو كان المبلغ مملوكا لصاحب الشركة لقلنا انها أمواله، وإن له كل الحرية فى إدارتها كما يرى، أو حتى خسارتها كما يشاء، لكنها أموال الغير، الأمر الذى يلقى على كاهل الإدارة عبئا أكبر، خاصة وأنها مطالبة أول كل شهر بدفع مبالغ هائلة، المفروض، ونعيد اللفظ مرة أخرى (المفروض) أنها من عائد الاستثمارات وبصورة أكثر تحديدا فأنه لو صحت الأرقام المودعه لدى الريان لأصبح

لزاما عليه أن يدفع أول كل شهر ١٢٠ مليون جنيه، (مائة وعشرين مليون جنيها مصريا فقط لاغير)، كأرباح للمودعين لديه يغطيها عائد (وليس رأس مال) المشروعات المقامة، والتى لا يصل رأس مالها فى الواقع إلى هذا الرقم.

لقد أتيحت لى الفرصة للاقتراب من أحد هذه البيوت، وعاصرت وقتها مشكلة طريفة لا بأس من عرضها على القارئ، فقد عين صاحب البيت محاميا كمستشار قانونى له، وكان معروفا عن هذا المحامى انتماؤه لفكر جماعات الجهاد، وسابق اعتقاله لهذا السبب، وارتأى صاحب البيت أن وجود هذا المحامى ضمن جهازه الإدارى سوف يحسب له وليس عليه، ممن ينجذبون إلى بيته بدعاوى الإسلام والعقيدة وطيب الربح وحلال المال، وكان المرتب مغريا والامتيازات شديدة الجاذبية، وصدق المحامى الشاب دعاوى صاحب البيت فأوقعه فى مشكلتين بذل عناء بالغا فى التخلص منهما، أما الاولى فكانت عندما دعى صاحب البيت شخصية سياسية هامة لزيارته، وحان موعد صلاة الظهر فدعى المسئول الكبير للصلاة، وإكراما له دعاه للإمامة، وما أن انتهت الصلاة واستدار الإمام (المسئول)

للسلام، حتى فوجئ وفوجئ معه الجميع باندفاع المحامى الشاب من آخر الصفوف لائما صاحب البيت على سماحه بإمامة الكافر لصفوف المسلمين، واضعا إياه فى حرج ربما لم يخلص منه حتى الآن، أما المشكلة الثانية فهى التى تعنينى فى الحديث عن الإدارة، وقد حدثت حين طالب المحامى الشاب صاحب البيت بإعلامه عن أساليب توظيفه للأموال حتى يفتى بشأن حلها أو حرمتها، خاصة وأنه لا يجد الاوراق والمستندات والدفاتر، أى حسابات لمشروعات إنتاجية تدر عائدا أو أنشطه تجارية تجلب ربحا، وهنا حدثت الثورة العارمة من صاحب البيت الذى جمع العاملين لديه جميعا، وأعلن لهم أن حساباته كلها لها مكان واحد تودع فيه، وأشار إلى رأسه ، وإن أحدا لا يملك سؤاله أو مناقشته، وأن أعماله أسرار، وأنشطته أمور خاصة، و أن أقصى ما يستعين به نوته صغيرة يحتفظ بها فى جيبه، ولا يسمح لأحد كائنا من كان بالإطلاع عليها، وأن من يعجبه يبقى ومن لا يعجبه فالباب يسع جملا، وقد بلعها المحامى الشاب، وانتهى به المطاف إلى الاستقرار فى قريته والتفرغ للعبادة والإفتاء بين أفراد أسرته، تاركا إيانا فى حيرة بالغة بشأن هذا الرجل الذى يدير أكثر من مليار، بنوتة ثمنها عشرة قروش يضعها فى

جيب الجلباب، ويقضى وقته - بارك الله فيه - متنقلا بين أطايب الطعام وحديث (بمعنى جديد) الزيجات، وهو فى هذا لا يرتكب جرما ولا حراما، وإنما يستمتع بنعمة الله عليه، وهو بفضل من الله ونعمته، مبتسم دائما، لا يحمل هما لشئ، ويحمل قدرا من الثقة بالنفس لا حدود له، وكيف لا وقد تجاوز المليار قبل أن يتجاوز الخمسة والثلاثين عاما من العمر، وقد حدثنى صديق يملك مشروعا منتجا، وقد أرهقته ديون لا ذنب له فيها بقدر ما كان الذنب للروتين الحكومى، وفكر فى التخلص من ديونه ببيع حصة من مصنعه لصاحب البيت المذكور، وبعد جهد جهيد، أعطاه صاحب البيت موعدا فى منزله وذهب الصديق وهو يلبس أفخر ما عنده، ويتعطر بأغلى العطور، ويجمع شتات ذهنه بقدر مايمكنه حتى يحاور هذا العبقرى الجهبذ، وفوجئ عندما ضرب الجرس بالعبقرى الذى تملأ صوره الإعلانات باللباس وقد اخترنا اللفظ العامى لأنه فصيح وموحى فى ذات الوقت، نعم قابله باللباس، بارك الله فيه، وجلس الصديق مرتبكا، وبدأ يلقى حديثه المرتب ، الذى قضى الليل فى تنميقه، فإذا بصاحب البيت يقاطعه ، بقصة طويلة عن الجيران الذين لم يحتملوا صوت الريكوردر لأنه يذيع القرآن الكريم طوال الوقت

وبصوت مرتفع، وأنه اضطر هو وزوجته أن يجلسا وفى آذانهما سماعات حتى لا يضايقوا الجيران، وارتفع صوته ضاحكا واضطر صديقى لمشاركته الضحك على أنغام الموسيقى الخفيفة التى كانت تنبعث من سماعات خفية، وقف بعدها صاحب البيت (باللباس) لكى يصافح صديقى مودعا ، طالبا منه المرور على فلان لمناقشة الأمر ، وعندما سأله صديقى عن احتمال الاتفاق كانت إجابته ، على البركة..

نعود إلى موضوع الإدارة، ليس بالحوافز ، ولا بالأهداف ، وإنما باللباس هذه المرة، وبالنوتة الصغيرة التى لم تصل إلى مستوى مايسميه المحاسبون (النوتة الزفرة) وهى النوتة التى يقيدون فيها الوارد والصادر تمهيدا لنقله إلى الدفاتر المنتظمة، ونتساءل مرة أخرى عن أساليب إدارة مايزيد عن المليار جنيه، وهى أساليب لا تخرج عن أسلوب من أسلوبين ، الأول مايحدث فى الولايات المتحدة والدول المتقدمة، حيث يوجد متخصصون فى إدارة هذا الحجم من الاستثمارات، معروفون بالاسم ، ويتخاطفهم رجال الأعمال، وتدفع مرتباتهم بالملايين، أما الأسلوب الثانى، فمتروك للقارئ تسميته، أما وصفه فهو يدور فى إطار

ما أسميناه بالملعوب، وبالحالة صفر، وفى الحالتين، حالة الإدارة (بالخبراء)، وحالة الإدارة (باللباس) ، يشاهد صاحب المشروع مبتسما ، فى الحالة الأولى لأنه (مطمئن) ، وفى الحالة الثانية لأنه (مطمئن إلى حين)..

هذا عن التساؤل الأول بشأن الإدارة ، وهو تساؤل إجابته مؤرقة، ولسنا فى حاجة بشأنها إلى ضرب أخماس فى أسداس، فالجميع فى الساحة، وبعضهم يحاول الإيهام من خلال إعلانات على صفحات كاملة، بأنه عبقرى العصر والأوان، وأن لديه فصل الخطاب فى كل مشاكلنا بدءا بعلاقتنا بالبنك الدولى ، وانتهاء بالوفاق الدولى ، ومرورا باعتزال الخطيب باعتباره أيضا لاعب دولى، وينتابك الشعور وأنت تقرأ الموضوع، أنه مفتعل، ومصنوع ، وأن صاحبه يقرأه معك لأول مرة، أما البعض الآخر فقد سلط إحدى عينيه على الزراعة، والعين الثانية على الصناعة، ولم يأبه بتحذير أطباء العيون من الإصابة (بالحَوَلْ)، واكتفى بعضهم برفع إصبعه إلى أعلى ، وقد فسر البسطاء هذه الإشارة بالإيمان، بينما أقسم الخبثاء أن القصد منها ركوب الطائر الميمون إلى اليونان، وما نذكره هنا على سبيل المداعبة أو التفكه يمكن أن يتحول إلى مأساة حقيقية، وقد حدث ذلك

بالفعل في أكثر البيوت إقداما على الاستثمار الحقيقي، وهو بيت الهلال ، حيث انفرد كمال عبدالهادي صاحب العمر الأقل من الثلاثين ، بإدارة ما يقرب من أربعين مليونا من الجنيهات ، دون أن يستمع لنصيحة أحد، فاندفع في مشروعات الاستصلاح وهو أمر محمود، ثم اندفع إلى شراء ثماني مصانع في قبرص ، وهو تفكير سديد، لولا أنه يتجاوز إمكانياته المالية، الأمر الذي دفعه إلى محاولة تشجيع توظيف الأموال لديه، بإعطاء شيكات بقيمة الإيداع للممول، وكانت النتيجة أن تقلصت السيولة النقدية، وتسبب شيك بمبلغ ١٨٠ ألف دولار في كشف الموقف المالي للشركة، وبدأت حركة السحب، فتوجهت السيولة الموجودة بالمطابع ومصانع البلاستيك والسوبر ماركت والمزارع إلى سداد طلبات السحب ثم عجزت عن الاستمرار في السداد، وتوقفت الأنشطة الإنتاجية كلها في نفس الوقت لانعدام السيولة ، وانطلق كمال عبدالهادي إلى الولايات المتحدة، وظلت مصانع قبرص في قبرص، ولم يكن هناك حل إلا بتدخل الريان للشراء، ووجدها صفقة مربحة لاحتياجه للمطابع ، ولأن باقي الاستثمارات منتجه منذ اليوم الأول لشرائها بمجرد توفير السيولة، ودَرَسَ الريان الموقف على

الطبيعة، وقيّم الأصول الموجودة، وخرج من التقييم بنتيجة مؤداها أن يدفع لأصحاب الأموال نصف أموالهم، بمعنى أن من له مائة جنيه يصبح له خمسون جنيها ، ولأنه من المستحيل فى مثل هذه المواقف ، أن يتم التحكم فى مشاعر الجميع أو أصواتهم، فقد ارتفعت أصوات صغار المودعين بصب اللعنات على بيوت التوظيف جميعا، وانهالت ألسنتهم بالشتائم الموجهة للجميع وذكر لى صديق أن اجتماع المودعين كان مليئا بالمشاهد العجيبة، فهذا رجل يلطم خديه ، وهذه امرأة تضحك بصوت عال وباستمرار، وهذه تصرخ وهذا ينتابه الصرع، أما القصص فحدث ولا حرج، فهذه حماة وضعت المهر فى الشركة لحين تشطيب الشقة من وراء العريس ، وهذه أرملة لا دخل لها إلا من الوديعة، وهكذا، وكان منطقيا نتيجة لذلك أن يسحب الريان عرضه، وأن يكتشف المودعون أنهم فى الهواء لايملكون الهبوط للأرض، ولا يحلمون بالصعود للسماء، وأنهم لو تركهم الريان ، فسوف يبيعون له مايملكون، لكن البيع هذه المرة سوف يكون فى المزاد ، فانهالوا عليه بالرجاء، واستجاب بعد عناد مشترطا أن لايدفع لهم إلا بعد موافقتهم الإجماعية، وبعد مرور خمسة شهور كاملة على هذه الموافقة، وهكذا خسر المودعون نصف أموالهم

فجأة ، وكان سوء الإدارة أحد الأسباب إن لم يكن أهمها، ولو وجد كمال من ينصحه، ولو وجد من يلزمه بقبول النصيحة، ولو وجد من يجبره على الالتزام بالنصيحة، ممثلا فى جمعية عمومية للمودعين لو كان شركة، أو بنكا مركزيا لو كان بنكا، لما تجاوز طموحه إمكانياته، ولما انهار وهو أكثر الجميع إقبالا على الاستثمار، واندفاعا فى مشروعات أجاد فيها الاختيار.

العقد شريعة المتعاقدين :

وهناك نوعان من العقود، أولهما فى صورة طلب لإدارة الاستثمار (وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية) مع إنابة الشركة فى إتخاذ القرار اللازم فى شأن إدارة استثمار هذا المال نيابة عن المودع، وواضح من النص المختصر السابق أن الربح وارد وأن الخسارة واردة أيضا ، وأن الشركة (أو البيت بتعبيرنا) مفوضة فى اتخاذ ما تشاء من قرارات، أما ثانى أنواع العقود فتصدره بيوت أخرى ويتضمن الشروط السابقة تفصيلا وبصورة واضحة، حيث لا يحق للمودع أن يستفسر أو يراقب أو يستعلم عن أسلوب إدارة أمواله وله أن يتحمل الخسائر تماما كما أن له أن يجنى الأرباح، وفى كل من الحالين ليس له أن يتساءل عن

التفاصيل، وواضح أنه بمجرد إيداع العقود تنتهى علاقة المودع بها، وتبدأ علاقة صاحب البيت مختصرة فى عبارة (هلاهلا)، أما سحب المودع لأمواله فقد كان مطلقا إلى أن حدثت أزمة سحب الأموال من بيت الريان عقب ما نشر عن خسائره فى المضاربة، الأمر الذى دعاه الى تقييد حرية السحب وتبعه الآخرون، فأصبح لزاما على من يطلب سحب أكثر من ٢٠٪ من الرصيد أن يقدم طلبا كتابيا معدا على نموذج، يتم الموافقة عليه فى مدة أقصاها (ثلاثة شهور) من تاريخ تقديم الطلب، بمعنى أن من يودع ألف جنيه ، ويطلب سحبها، يأخذ مائتى جنيه فورا ، ويقدم طلبا لسحب المبلغ الباقى، الذى يحصل عليه (خلال ثلاثة شهور) ، وحتى هذا المبلغ يؤخذ منقوصا بما تم صرفه من أرباح خلال العام، لحين التسوية النهائية للأرباح ، ويرى البعض أن فترة الثلاثة شهور هى الفترة الملائمة لتحديد المواقف والتقاط الأنفاس وتجميع السيولة إذا كان المبلغ كبيرا، بينما يرى آخرون أنها فترة مناسبة لتدبير الفيزة والإقامة والأرصدة ونقل الأولاد إلى المدارس وربما إجراء جراحات التجميل، وهنا نتوقف قليلا أمام من يردون على أى نقد موجه لبيوت توظيف الأموال، بأنها مثل البنوك، وبأن الأساس فيهما هو الثقة ولهم نقول ان

البنك لا يملك أن يؤخر صرف شيك مقبول الدفع لمدة ساعة وليس لمدة ثلاثة شهور ، كما أننا فى عمرنا المديد وفى عمر آبائنا وأجدادنا لم نسمع أن بنكا أعطى (بَمْبَة)، ويقينا لن نسمع، لأن للأمور قواعد، وللسلوك ضوابط، وللسيولة احتياطى ، وللبنوك كبير اسمه البنك المركزى ، وهو كبير نملك أن نرد عليه ويملك أن يلزم الصغار بالقواعد والضوابط والأصول، ولم يحدث أن استيقظ أحد المودعين من نومه ، وسأل عن البنك فأجابوه بأنه فى الولايات المتحدة، أو فى اليونان ، وأنه مع شديد الأسف لن يعود، ولم يحدث أيضا فى تاريخ البنوك أن ذهب أحد المودعين للحصول على أمواله فقالوا له يكفى أن تحصل على نصفها ، واحمد ربنا لأنك حصلت على النصف، ولم يحدث إطلاقا أن انتهز البنك فرصة إيداع أحد العملاء للنقود، فاستكتبه عقدا يتنازل فيه عن حقه فى استعادتها كاملة أو يوكله فى أن يفعل بها وفيها ما يشاء، لأنه بنك مبارك، وصاحبه يحتفظ بصورة يقف فيها بجانب مولانا الشيخ الشعراوى ، والحديث عن سرقة أموال البنوك ، وهو حديث متكرر فى الإعلانات مدفوعة الأجر لبعض أصحاب البيوت ، مردود عليه بأن الخطأ ليس قاعدة، وبأن الخطأ ذاته له حساباته وله مخصصاته، فهناك

مخصص الديون المشكوك فيها، ومخصص الديون المعدومة، ولم نسمع أن بنكا حدثت فيه مشكلة، ترتب عليها توقفه عن صرف شيكات العملاء أو استيلائه على ودائعهم، لأن البنك فى النهاية بنك وليس بيتا، ومادمنا فى مجال الرد على بعض مايثار ، فإنى أذكر أننى قرأت فى أحد الاعلانات أن (شركات توظيف الأموال موجودة فى دول العالم جميعا، فلماذا تحارب فى مصر)، وشاء القدر أن يكتب الأستاذ سعيد سنبل مقالا افتتاحيا عن زيارة السيد الرئيس للسعودية، يذكر فيه حوارا دار بينه وبين مسئول سعودى كبير، سأله الأستاذ سنبل عن شركات توظيف الأموال فى السعودية ، فكانت إجابة المسئول الكبير، أننا لا نسمح بها، لأننا لانسمح إلا بالشركات ذات الكيان القانونى والخاضعة للرقابة، وظل مانشر فى الإعلان عالقا بذهنى حتى التقيت بصحفى أمريكى وسألته خلال حديث طويل سؤالا عابرا نصه، هل توجد لديكم شركات تعلن عن أرباح أو فوائد متوقعة تصل الى ٢٠٪ وأكثر وتعلن فى نفس الوقت عن احتمال الخسارة ، وأجابنى الصحفى الأمريكى بأن هذا موجود فى الولايات المتحدة، وفى مجال المضاربة بالتحديد، وعلقت على إجابته باندهاش، إذن لديكم أيضا شركات توظيف أموال مثل الموجودة لدينا، وكانت إجابته:

هناك فرق ، لأن كل شئ لدينا واضح ومعلوم ومراقب، الأسماء، والمبالغ ، والمضاربات، والأرباح، والخسائر، والمسألة فى النهاية نوع من المقامرة، المعلومات فيها متـوافـرة، والنتائج غير معروفة أو غيـر مضمـونة، بعكس مايحدث عندكم ، حيث النتائج حتى الآن معروفة أو مضمونة، بينما المعلومات غير متوافرة، الأمر الذى يشكك فى استمرار النتائج على ماهى عليه، وضمانها فى المستقبل، كما أن هناك فرقا كبيرا آخر ، وهو أن الاقبال على هذا النوع من المغامرة استثناء وليس قاعدة، ولا يشكل إلا نسبة شديدة الهامشية بالمقارنة بودائع البنوك ، على العكس مما يحدث عندكم الآن ..

المقامرة .. لفظ سقط على رأسى كالمطرقة، لأنه صحيح ، فنحن نتفوق على كثير من الشعوب فى ميلنا الجماعى للمقامرة، لأن من يقامر فى تقديرى أحد فريقين، الأغنياء جدا، والفقراء جدا، أما الأغنياء جدا فيقامرون لأنهم لا يهتمون أدنى اهتمام بالخسارة، وأما الفقراء جدا فيقامرون لأنهم يهتمون أقصى الاهتمام بالربح، ولعل القراء يذكرون أنه فى أواخر السبعينات، حدثت ظاهرة مثيرة أطلق عليها اسم نظام القوائم، وتمثلت فى وجود قوائم بعشرة أسماء ، يذهب الفرد

فيسجل اسمه مقابل مبلغ معين (عادة عشرة جنيهات)، وبمجرد أن تمتلئ القائمة ، يبدأ ملء قائمة جديدة، ومع كل قائمة جديدة يتقدم اسمه مركزا إلى الأمام حتى يصبح ترتيبه الأول فيحصل على مبلغ نقدى كبير، ويكون حصوله على هذا الترتيب وهذا المبلغ ، مرهونا بتشجيع آخرين على الانضمام أملا فى الحصول على المبلغ الكبير ذات يوم، والطريف أن هذه الظاهرة انتشرت حتى أصبح لها مكاتب، وإعلانات، وحتى اضطرت الحكومة إلى مواجهتها وعانت فى سبيل ذلك كثيرا لأنها اكتشفت أن عددا كبيرا من رجال الشرطة قد استهوتهم الفكرة وشاركوا فيها، وكل ذلك منشور فى مجلات وصحف هذه الفترة، وربما كانت هذه القوائم ضوءا أخضر ، أوضح للقادمين على جناح بيوت الأموال عدة حقائق كانت وراء نجاحهم فيما بعد، وتتمثل فى وجود كم كبير من المدخرات، مصحوب بكم هائل من الميل الى المقامرة، والرغبة فى الكسب الكبير والسريع بغير جهد يذكر.

ولا عزاء للمودعين :

هذا إذا وقعت الواقعة وهى فى تقديرى سوف تقع، والاختلاف أن البعض قد رتب نفسه على هذا الأساس،

والبعض الآخرمازال يجاهد من أجل أن تدور عجلة الإيداع بأسرع مما تدور عجلة السحب حتى يستمر الملعوب قائما، ويدوم الأمر إلى ماشاء الله، والمجموعتان، من حسبوها ورتبوا أنفسهم، ومن تفاءلوا فأجهدوا أنفسهم بالإعلان والإعلام، يتحرقون شوقا ليوم تتخذ فيه الحكومة خطوة غير محسوبة، فينحون باللائمة عليها، ويهبطون بالكارثة فوق رأسها، ويعلنون أنها هدمت المعبد على رؤوس المودعين، ويملأون الصحف بإعلانات ونداءات للمسئولين أن يتدخلوا لإنقاذ الأوضاع، وأن يوقفوا القرارات حفاظا على أموال المساهمين (كذا) ، تهيئة للرأى العام، وتمهيدا للأذهان لقبول ما ستأتى به الأيام، حين يتوقفون عن صرف الأرباح ثم حين يدعون المودعين إلى صرف ماتبقى من أموالهم بعد الخسائر، وقد يكون المتبقى ربع الأموال أو ثلثها أو نصفها ، وليس لمودع حجة، فهو مرتبط معهم فى الحالتين، إن ربحوا ربح ، وإن خسروا خسر، وبعض المودعين سوف ينهار باليقين، وبعضهم سوف لايتأثر، لكونه مودعا من قديم، ولأنه فى تقديره حصل على أمواله من قبل وأكثر، ووسط هذا التضارب ينتهى الأمر ، وقد يفكر البعض فى اللجوء للقضاء فيكتشفون أن العقد شريعة

المتعاقدين، وقد يفكر البعض فى اللجوء للمدعى الإشتراكى فينصحهم الآخرون أن لايفعلوا ، لأنهم سوف يحصلون بالتراضى على نصف أموالهم ، أما إذا تدخل المدعى، فستبدأ لجان الجرد، ولجان الحصر، ولجان التحقيق، وفرض الحراسة، وإجراءات محكمة القيم، والمرافعات المثيرة، والبيع بالمزاد العلنى، وخصم نسبة من ثمن البيع لصالح جهاز المدعى مقابل الإدارة، وبعد عشر سنوات إن شاء الله يمكن للمودعين أن يحصلوا على ربع أموالهم إن أحسنّا الظن، أو عشرها ان أسأناه، والسيناريو السابق وارد، والعوام فى بلادنا يصفون ماسبق بما هو أهل له من الفاظ موحية ، فلو حدث ماوصفناه، وسوف يحدث من البعض لوصفوه بأنه (بُمْبَة) أعطاها فلان للمودعين لديه، وكلمة بمبة هنا توحى بأشياء متعددة، فهى توحى بالمفاجأة، وهى توحى بالمبادأة، وهى توحى أيضا بالانفجار، والإنفجار له شظايا، وله ضحايا، والبمبة بهذا المعنى تختلف كثيرا عن (الزُمْبَة) ، تلك التى سوف يعطيها البعض الآخر من أصحاب بيوت الأموال للمودعين ، حيث لا شظايا، ولا انفجارات ، ولا مواجهات، وإنما يوم أسود يصحو فيه المودعون فلا يجدون صاحب الشركة، تماما كما حدث فى شركة الهلال، وساعتها سوف يطمئن البعض أنفسهم

بأنه فى عُمْرَه وأنه سوف يعود قريبا من الأراضى المقدسة، ثم تتناثر الشائعات بعدها عن أن فتية آمنوا بربهم شاهدوه فى جزر الكنارى، وأنه بارك الله فيه كان يخفى عينيه بيديه متحاشيا مرأى الصدور العارية أو العارمة، وساعتها سوف يدرك الجميع أنها زمبة، وأنه محظور عليهم سحب أموالهم إلا بعد ثلاث شهور، وفقا للعقد الذى وقعوه ، وهى فترة كافية حتى تستوى الزمبة، وحتى تغير الشمس لون سحنته (بارك الله فيه) ، وحتى يلملم من البنوك الأجنبية شتات ثروتـه (بارك الله فيه) ، وحتى تتولى المافيا إصدار بطاقات جديدة بهويته (بارك الله فيه) ، بعد أن يقوم طبيب التجميل بممارسة حرفته (بارك الله فيه) بعدها يتحول الحاج شعبان ألمظ الى شابان ديلماس، ويلاحظ القارئ هنا أننا توقفنا عن ترديد (بارك الله فيه) لأنه لا محل لها ولا معنى فى بلاد الفرنجة، وحيث لايكفى رفع الأصبع الى أعلى لجمع مليار أو مليون أو حتى مليم ، بل ربما ترجمها البعض على أنها إشارة شديدة الوقاحة، لا يليق أن تصدر من الكونت شابان أو الكونتيسه أووم شالابى، وقد ذكرنا من قبل أن البعض يجاهد بالإعلانات حتى تستمر حركة الإيداع وتتجاوز معدلات السحب طمعا فى الاستمرار

إلى ماشاء الله ، وأن البعض الآخر قد أدرك أن لافائدة، وبدأ يخطط بالفعل للزمبة، كيف كان ذلك ، نذكر للقارئ وأمرنا إلى الله..

إذا قلت للقارئ تعال اشتر هذا القلم الذى أكتب به بجنيه، وقبل القارئ ذلك، وأعطانى الجنيه فأعطيته القلم ، فلا شئ غريب فى هذه القصة، لكن الغرابة تبدأ حين أذكر للقارئ أننى سوف أرد له الجنيه بعد أربعين شهرا مثلا، هنا سوف يتساءل القارئ : وسوف تسترد القلم فى هذه الحالة، فأقول له لا.. إن القلم أصبح من حقك لأنك اشتريته بالجنيه، وأنا أخذت الجنيه وسوف استثمره لك ومن أرباحه بعد أربعين شهرا سوف أرد لك الجنيه كاملا ..

القصة هنا فيها مغالطة هائلة لأن الجنيه الذى أخذته ، والذى سوف استثمره لم يعد مملوكا للقارئ، وليس له أى حق فيه، لأنه أخذ مقابلا له من اللحظة الأولى ، وحين يستثمرالجنيه ، فلا بد أن يستثمر لصالحى، وليس لصالح القارئ، فإذا ذكرت للقارئ أن لدى عددا كبيرا من الأقلام، وأريد أن أبيعها بنفس الطريقة، وأننى مصرّ على استثمار ثمن البيع لصالح المشترين، فالنتيجة المنطقية لذلك أن القارئ لن يتردد،

وأن اصدقاءه لن يترددوا فى جمع كل مليم من مدخراتهم لشراء الأقلام، لأنهم سوف يكسبون الأقلام، ثم تعود إليهم نقودهم مرة أخرى ، فاذا لم تعد فليست هناك مشكلة على الإطلاق لأنهم أخذوا أقلاما بثمنها ..

منطقى أن يحدث هذا، وأن يكون الإقبال بلا حدود، وأن تنهال المدخرات بغير حد، لكن القصة نفسها تبقى غير معقولة، ويصبح فيها حلقة مفقودة أو شئ غير مفهوم علينا أن نفهمه وأن نفسره معا...

لقد أعلن أحد أصحاب بيوت الأموال، بارك الله فيه ، عن شئ شبيه تماما بما سبق، فى صفحات اعلانية كاملة ، توجتها صورته ، وصورة محافظ سابق، بارك الله فيه، بصفته رئيسا لهذا المشروع ، الذى يتلخص حسب ما فهمته وفهمه الجميع من الإعلان، فى دفع ستين ألف جنيه للشركة ، وفوقها مقدم ستة آلاف جنيه، أى أن المجموع ستة وستون ألف جنيه يتم بعدها الحصول فورا على شقة كبيرة وسيارة قيمتهما معا تساوى المبلغ السابق ، وبعدها بأربعين شهرا يتم استرداد المبلغ بكامله ..

- ماهو مصدر هذا الاسترداد؟

الإجابة : أرباح المبلغ...

– أى مبلغ، إن المبلغ لم يعد من حقى بعد استلام الشقة والسيارة؟

الإجابة : أنت هكذا دائما .. حنبلى .. الرجل يقول لك سأعطيك نقودك مرة ثانية، وأنت تقول لا.. أمرك عجيب ياأخى .

نعم ، أمرى عجيب، فشهادة الدكتوراه التى أحملها فى الاقتصاد لم تشفع لى فى فهم ماسبق، إلا على النحو التالى، وعلى سبيل الحصر، فى احتمالين لا أقل ولا أكثر..

<u>الاحتمال الأول</u> : أن صاحب البيت يربح من بيع الشقة والسيارة، وأن أرباحه – على البركة – تتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف جنيه، بمتوسط خمسة عشر ألفا، وأن الرجل يحب المودعين لديه حبا يملك عليه كيانه، وأنه فى سبيل المودعين ومن أجلهم سوف يتنازل عن عائد استثمار هذه الأرباح لصالحهم، وواضح هنا أننا نلجأ للسخرية لأنه افتراض غير معقول ولا مبرر له، وبالتالى لا مبرر لإضافة افتراضات أخرى إليه، منها أنه سوف يربح باستمرار ولن يتعرض للخسارة ، أو

حتى للحسد الذى فلق الحجر، وأنه سوف يربح سنويا مالا يقل عن عشرين فى المائة ، وأنه سوف يعيد استثمار هذه الأرباح لصالح المودع الحبيب، ولن يقودنا هذا كله إلا إلى خمسة عشر ألفا يعطيها له بعد أربع سنوات أى بعد ثمانية وأربعون شهرا، فى ظل كل الافتراضات، أو التهيؤات السابقة.

الاحتمال الثانى : أن الأرباح هى المقصودة، وأن الخمسة عشر ألفا هى التى عليها العين، ولنا أن نتواضع ونخفضها إلى عشرة آلاف، وفى ظل الإغراء الهائل لقصة (ادفع الفلوس وخذها وعليها شقة وسيارة) سوف يتدافع المودعون، وهنا يتجمع فى خزانة صاحب البيت أو فى قفته، مليون جنيه من كل مائة مودع، وعشرة ملايين جنيه من كل ألف مودع، ومائة مليون جنية من كل عشرة آلاف مودع، والجديد هنا أن موقف المودع مختلف هذه المرة، حيث لا يمكنه التراجع أو سحب النقود كما كان يمكنه أن يفعل سابقا، لأنه حصل هذه المرة على الشقة والسيارة، وأقصى ما يفعله أن ينتظر الأربعين شهرا، والتى تنطبق خلال التسعة والثلاثين شهرا الأولى منها قصة جحا والحمار،

فربما يصدر القانون المنتظر(*) فيصبح حجة للتوقف ومبررا للاعتذار، والعذر مقبول فقد دفعتم وأخذتم وكنا نود أن نزيدكم ونعطيكم من فضل الله، وكان فضل الله عظيما لولا الحكومة، هذه واحدة، أما الثانية والبديلة، فهى أن استرداد المبلغ مرهون بالربح، أى أنه شئ لزوم الشىء، بمعنى أن دفع المبلغ مرة ثانية بعد أربعين شهرا مرتبط بتحقيق أرباح خلال هذه الفترة، أما إذا خسرنا فقد انتفت العلة، واتضحت الأدلة، وظهرت الذرائع كالأهله ، وليس لك أن تحزن أو تلعن، فقد حصلت على حقك كاملا، وكنا نود على سبيل التجديد ، أن نهبك المزيد، لولا أن أراد الله، وما أراد الله كان، وما شاء فعل، وماذا تفعل أنت أيها المودع المغرور، إن الدنيا كلها وليست نقودك فقط لا تزيد عن كونها متاع الغرور، احمد ربك أنها جاءت فى النقود، ولم تأت فى صاحب النقود، واشكر إلهك ، فمن تكون أنت، وماذا تكون نقودك، إن أنتما إلا قطرة فى بحر، وذرة فى قفر، وأين أنت من قارون، وأين ثروتك من ثروته، وأين هى الآن ثروته ، وأين أنت ممن دخل جنته وهو ظالم لنفسه، قال

(*) واضح أن الموضوع بأكمله كتب قبل صدور قانون توظيف الأموال وقد قررنا للأمانة وللتاريخ أن لا نغير فيه حرفا واحدا.

ما أظن هذه تبيد أبدا فبادت، وأنت كنت تظن أن ثروتك لن تبيد أبدا فبادت، بادت يا مغرور، بادت يا بعرور، فلا تمش فى الأرض مرحا، إن الله لا يحب كل مختال فخور، وإذا كان قارون قد أصبح على الحديدة، فيكفيك أن لديك شقة جديدة وسيارة جديدة .

هذا عن الثانية، أما الثالثة، وفى تقديرى أنها الأكيدة فهى موجزة فى كلمة وحيدة، نخشى أن نذكرها فيقاضينا البعض بحجة أننا نتهمهم فى ذمتهم، أو نطعن فى بياض صفحتهم ، ولهذا نسوقها للقارئ فى شكل فزورة (كلمة وحيدة ينطقها صاحب البيت فى الشهر التاسع والثلاثون، ويسبقها بتنهيدة، ويرد عليها المودعون بقولهم، سعيدة مبارك، ماهى هذه الكلمة، وماهو سر التنهيدة) .

وياعزيزى القارئ، موعدى معك وليس معهم، بسبب عوائق جغرافية، وربما عوائق أمنية، بعد تسعة وثلاثين شهرا بالتمام والكمال، إن كان لنا عمر وأحيانا الله ..

وماذا عن الدولة ؟

الدولة هى الخاسر الأكبر لأن المدخرات لم تتجه

إلى حيث يجب أن تتجه، ونقصد الاستثمار، رغم أن أصحاب البيوت يحاولون الإيهام بغير ذلك، ويستغلون ضعف الذاكرة حين يشترون بعض المصانع القائمة قبل دخولهم الحلبة، مثل ثلاجات زانوسي، وخضروات نور وأثاث سان ماركو، ولا يستثمرون كما سبق وذكرنا إلا ما يعادل زكاة المال، ولأن مصر تعانى مما يسمى بالعجز التجارى، ومعناه ببساطة أنها تستورد أكثر مما تصدر، لأنها تنتج أقل مما تستهلك، فإن الحل الوحيد لمشكلتها هو الإنتاج، والإنتاج يتطلب استثمارات والاستثمارات تحتاج مدخرات، والمدخرات أخذتها بيوت الأموال، وهكذا وجهت بيوت الأموال الطعنة النجلاء إلى صدر الاقتصاد القومى، وتكفل بعض أصحاب البيوت بارك الله فيهم بإشعال الأسعار، وركزوا بارك الله فيهم على سلع أساسية مثل اللحوم والذرة الصفراء والحديد، وإذا كانت بعض السلع لم ترتفع أسعارها بما فيه الكفاية حتى الآن، فجل من لا يسهو، ولهم فى بنك فيصل الإسلامى فى السودان أسوة حسنة، حيث استغل قوانين النميرى الخاصة بالشريعة، واستخدمها كذريعة، لما أسموه بالمضاربة حينا وبالمرابحة أحيانا، وقد أبلى بنك فيصل تحت شعار الإسلام فى السودان أروع البلاء، والإسلام من فعاله براء، حين ضارب على السلع الغذائية

ضاربا عرض الحائط بحاجة الفقراء، وهو أمر معروف هناك للقاصي والداني، ويتردد على لسان كل سودانى، غير أننا لانخلى الحكومة من المسئولية، بتعقيداتها الروتينية، وتعدد أجهزتها الرقابية، وفساد ذمم البعض فيها، وتمتع بعض آخر بقدر هائل من سوء النية الأمر الذى يدفع الراغبين فى الاستثمار إلى أحضان بيوت المال، والمثير أن الحكومة رغم أنها فى نظرنا الضحية إلا أنها واقعة بين نارين، نار الصمت، فتتهم يوم الهول بأنها شاركت حين غضت البصر، ورفضت الفحص والنظر إضافة إلى تقصيرها فى حق نفسها بتركها المدخرات تتسرب من حيث تتجه أو حيث يجب أن تتجه إلى أحد ألغاز شرلوك هولمز، وأحد قصص ألف ليلة وليلة العصرية التى سوف يسمعها أحفادنا إن شاء الله بعد عمر طويل، عن الشاطر حسن الذى انتصر على الجميع وأخذ نقود الجميع، وسافر بها على جناح الرخ إلى مملكة بهبهان، ناهيك عن تخوفات الدولة من تدخل البعض فى السياسة، ومناصرتهم لاتجاه سياسى مناهض أو على الأقل توقع هذه المناصرة، هذا عن نار عدم تدخل الدولة، وهى ليست أهون من نار تدخلها، الذى إن لم يكن محسوبا فسوف يصبح من وجهة أصحاب بيوت الأموال مطلوبا، لضرب أكبر بمبة فى

تاريخ الاقتصاد المصرى، حيث يتم تأميم الثروة المصرية المتراكمة للمرة الثانية فى تاريخ مصر، ليس لصالح القطاع العام هذه المرة، وإنما لصالح القطاع الخاص.

وما هو الحل ؟

وليعذرنا القارئ هنا إذا توقفنا لحظة لنذكر أننا كثيرا ما نشعر بأننا ننفخ فى قربة مقطوعة، فقد كان لنا شرف التنبيه لأول مرة لخطورة ما أسميناه بالتيار الإسلامى الثروى فى كتابنا قبل السقوط (يناير ١٩٨٤) بل وأكثر من ذلك فقد ذكرنا بوضوح حين قارناه بالتيارين الآخرين (التقليدى والعنيف) أنه أكثر التيارات الثلاثة نجاحا ولو تنبه المسئولون وقتها لما ذكرناه لأصبح الحال غير الحال. وما علينا ولنعد إلى التساؤل لكي نجيب بأننا نقترح خطة تشمل على ثلاثة اتجاهات .

الاتجاه الأول :

يتمثل فى رفع سعر الفائدة على المدخرات المحلية وابتداع نظم جديدة لصرف الفائدة شهريا أو كل شهرين أو ثلاثة مع تلافى الآثار السلبية على تمويل الاستثمارات بدعم هذا التمويل فى البداية ثم التخلص

من الدعم تدريجيا.

الاتجاه الثاني :

يتمثل في إزالة معوقات الاستثمار خاصة المحدود بتشجيع تمويله، وتوفير المناطق الصناعية الملائمة بشروط ميسرة، وتحديد توقيتات زمنية لتوفير الخدمات له، واختصار الإجراءات واختصار الكثير من الموافقات بل الغائها .

الاتجاه الثالث :

وهو الأهم ولابد أن يكون مصحوبا بالاتجاهين السابقين، ويتمثل في تصحيح مسار هذه البيوت وضبط إيقاعها على الأسس التالية التي نعتقد أنها عادلة وأن أحدا لا يختلف حولها وهي :

١ - إيداع الأموال باسم المساهمين في صورة شركات مساهمة للاستثمار أو للتجارة أو للمعاملات المالية، بحيث يكون لها جمعيتها العمومية، وبحيث ينتخب المساهمون مجلس الإدارة، وبحيث تخضع الشركة لرقابة قانون الشركات، وبحيث يصبح للشركة دفاتر محاسبية منتظمة .

٢ – أداء حق الدولة المتمثل فى الضرائب على الأرباح .

٣ – إعلان الدولة عن إخلائها لمسئوليتها عن أى تعاملات تتم خارج الأطر السابقة .

وتبقى كلمة :

وهى كلمة هامة بالنسبة لنا وبالنسبة للقارئ، فقد اجتهدنا فى محاولة الفهم، ولعلنا نتمثل فى اجتهادنا بقول أبى حنيفة حين سُئل : هل ماذكرت هو الصواب الذى لا يحتمل الخطأ، فكانت إجابته : والله لا أدرى فلعله الخطأ الذى لايحتمل الصواب، ومن هنا فإن على البعض ممن استشعر فى المعالجة خطأ فى التحليل أو المعلومة، أو سوء عرض أو تصور أن يبادر بتصحيح الوقائع أو تعديل التصور أو إعلان المعلومة الصحيحة، ولعله بهذا يخدم الحقيقة التى هى غاية الجميع، ويصحح لنا ما التبس علينا فهمه، أما الميل إلى الدعابة التى قد تجرح – دون قصد منا – مشاعر البعض، فهو أمر لا نملك له ردا ولم نسع إليه بل سعى إلينا فعز علينا أن نرده خائبا، ولا يبقى إلا أن نشكر القارئ على فضيلة الصبر،

وأن نحمد الله على نعمة الستر، تلك التى سمحت لنا بالخوض فيما خضناه دون خوف على مصلحة، أو تحسّب لنفع، أو رجاء لكسب، ولسنا ندرى أخيرا كان ذلك كله أم شرا، كل ما ندريه أنها إرادة الله ومشيئته، وما أراد الله كا ن، وما شاء فعل .

مصر الجديدة - ١٤ فبراير ١٩٨٨ م.

ملحــق

قراءة فى ملفات تحقيقات
المدعى الاشتراكى وأجهزة الأمن

" كان حلم وراح .. انساه وارتاح "

" المطرب محمد بن عبد المطلب "

١ - أول شركة تولى المدعى الاشتراكى التحقيق مع أصحابها هى شركة أسسها رئيس نيابة سابق (م . ح.) يعاونه والده (مستشار سابق) واستوليا على ٢ مليون جنيه مقابل أرباح ٢٤٪ سنويا ثم توقفا عن سداد الأرباح والمدخرات ولم يستطع المدعى الاشتراكى أن يضع يده إلا على نصف مليون جنيه .

٢ - نشر المحامى (ف . ع .) اعلانا فى السياسة الكويتية يدعو المصريين العاملين فى الخارج للمساهمة فى مشروعات فى مصر مقابل ٢٦٪ عائد، واستطاع جمع ١٢ مليون جنيه ثم توقف عن دفع الأرباح وأصل المساهمة وأمكن القبض عليه بقرار من المدعى الاشتراكى قبل هروبه للخارج ولم يضع المدعى الاشتراكى يده إلا على مليون دولار فقط .

٣ - أنشأ فلسطينى اسمه رياض سلامة أبو زيد شركة " الرضا لتوظيف الأموال " وجمع مليونى جنيه وهرب خارج البلاد ..

٤ - أنشأ سمير فوزى داوود " شركة مصر الجديدة لتوظيف الأموال " وجمع مليونى جنيه ثم هرب إلى استراليا.

٥ - شركة الصاوى لتوظيف الأموال بالعجوزة هرب صاحبها للخارج بربع مليون جنيه.

٦ - نادية عبد السلام ندا أعلنت عن شركة لتوظيف الأموال وجمعت ٧٠ ألف جنيه وهربت للخارج.

٧ - شركة (ميجرو) السويسرية لتوظيف الأموال جمعت نصف مليون جنيه فى شهر واحد ثم اختفت الشركة بكل لافتاتها وإعلاناتها .

٨ - إبراهيم أبو العزم جمع تحت اسم توظيف الأموال أكثر من نصف مليون

جنيه واختفى بعدها.

٩ - محسن السباعي حافظ (جندى بحرية صادر ضده عدة أحكام نصب في مدينة الإسكندرية) هرب إلى القاهرة واستأجر شقة مفروشة في منطقة الهرم وأعلن عن شركة " نور ا" لتوظيف الأموال ونشر إعلانات في الصحف والمجلات ومن بينها (مجلة الأمن العام) التي تصدرها وزارة الداخلية واستطاع جمع مليونى جنيه وعاود الهرب .

١٠ - مدرسة لعدة سنوات في منطقة الخليج أقنعها أحد المغامرين بتوظيف أموالها في شركة إسلامية واستولى منها على ١٥ مليون دولار مقابل أرباح ٢٥٪ وصرف لها أرباحاً بلغت ٥ مليون دولار ثم هرب بباقى المبلغ خارج البلاد ، ولم يستطع المدعي الاشتراكي التحقيق في واقعة تمت خارج حدود البلاد.

١٢ - (النهار لتوظيف الأموال)، أسسها ثلاثة هم طارق أحمد عبده (٣٣سنة) يعمل مندوب مبيعات شركة بلاستيك، وطالب ثانوية عامة اسمه إبراهيم عبد الحكيم ومعهم طه مصطفى (دبلوم تجارة) وجمع الثلاثة (مليون جنيه) مقابل عقود وشيكات بدون رصيد، واستطاع طارق باعتباره المدير أن يسحب كل المبلغ ويهرب به مع زوجته إلى لندن، ودخل الشريكان السجن بعد هروبه .

١٣ - ا . ع . ع. استولى على أكثر من مليونى جنيه لتوظيفها إسلاميا مقابل ٢٤٪ أرباح ثم توقف عن سداد الأرباح أو الأموال .

١٤ - الشقيقان (ف ، ص). ا. ع. أعلنا في الصحف عن شركة لتوظيف الأموال وجمعا ٢٢٠ ألف جنيه مقابل شيكات بدون رصيد .

١٥ - ب . ب . م، تاجر عمله يمارس نشاطه بالكويت، استولى على ٢٠

مليون جنيه بحجة توظيفها لصالح أصحابها المصريين مقابل (٥٠٪ عائد سنوى) ثم امتنع عن رد الأموال لأصحابها .

١٦ - ح . م . ح استولى على مليون جنيه بزعم توظيفها فى أعمال تجارية مقابل نسبة عالية من الربح ولم يصرف أرباحا ولم يرد أصل المبلغ .

١٧ - (ص . ا.)، (خ . ا . ا.) وشقيقها (م . ا . ا.) ومعهم (ع . ع.خ .)، استولى الأربعة على ٤٠ مليون جنيه لتوظيفها فى مشروعات وهمية .

{ ملحوظة : الأسماء الكاملة لدى المؤلف وقد تم الاكتفاء بذكر أسماء الهاربين وتأجيل ذكر الأسماء الكاملة للآخرين لحين انتهاء التحقيقات أو لحين هروبهم}

المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	٣
مقدمة	٥
ولا تعليق	٧
المناخ المهيأ والأرضية الممهدة	١٠
ونتوقف قليلا	١٤
البدايات	٢١
وفجأة بدأ التطوير	٢٣
الملعوب	٢٧
لعبة الحالة صفر	٣٣
ونضيف إلى ما سبق	٣٩
التنوع والتمايز فى أساليب البيوتات	٤٥
البيوت والاستثمار	٤٦
البيوت والسياسة	٤٨
النجاح المؤكد	٥٦
هذا عن النجاح فماذا عن الكوارث؟	٥٩
العقد شريعة المتعاقدين	٦٨
ولا عزاء للمودعين	٧٣
وماذا عن الدولة	٨٢
وما هو الحل	٨٥
وتبقى كلمة	٨٧
ملحق	٨٩

المؤلف

- الدكتور فرج علي فوده
- من مواليد الزرقا محافظة دمياط - ٢٠ أغسطس ١٩٤٥
- يملك ويدير " مجموعة فودا الاستشارية "
- حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الزراعي من جامعة عين شمس في ديسمبر ١٩٨١ وموضوعات الرسالة (اقتصاديات ترشيد استخدام مياه الري في مصر)

- صدرت له الكتب التالية :

١ - الوفد والمستقبل.

٢- قبل السقوط (٨ طبعات)

٣ - الحقيقة الغائبة (طبعتان)

٤ - حوار حول العلمانية

٥ - الطائفية إلى أين (بالمشاركة)

- تحت الطبع : النذير - الإرهاب - حوار في المهجر .

يسعد المؤلف أن يتلقى رسائل القراء المعارضة أو المؤيدة على العنوان التالي :

ص . ب : ٥٦٧٧ هليوبوليس غرب

مصر الجديدة - القاهرة .

رقم الايداع

٨٨/٧٤١٢

السلام للطباعة

دار مصر الجديدة
للنشر والتوزيع

الثمن جنيهان

.962
78
8
02208965